103

دراسات استراتيجية

حسام الدين ربيع الإمام

البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

البنـك الـدولـي والأزمـة المائيـة

فـي الشـرق الأوسـط

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هيئة التحرير

جمال سند السويدي رئيس التحرير
عايدة عبدالله الأزدي مديرة التحرير
عماد قدورة

الهيئة الاستشارية

إسماعيل صبري مقلد	جامعة أسيوط
حنيف القاسمي	جامعة زايد
صالح المانع	جامعة الملك سعود
محمد المجذوب	جامعة بيروت العربية
فاطمة الشامسي	جامعة الإمارات العربية المتحدة
ماجد المنيف	جامعة الملك سعود
علي غانم السعري	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهداء ٢٠١٤
مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه
الامارات

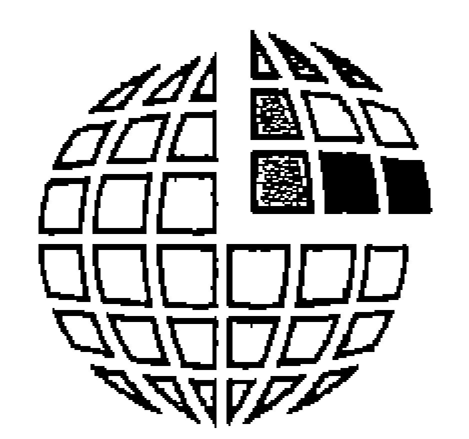
دراسات استراتيجية

البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط

حسام الدين ربيع الإمام

العدد 103

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2004

ISSN 1682-1203

ISBN 9948-00-689-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com
website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

المحتويات

المقدمة

بسم اللّه الرَّحْمَن الرَّحيم ﴿أفَرَأيْتُمُ الْـمَاءَ الَّذي تَشْرَبُونَ* أأنْتُمْ أنْزَلْتُمُوهُ منَ الْـمُزْن أمْ نَحْنُ الْـمُنْزِلُونَ* لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أجَاجاً فَلَوْلا تَشْكُرُونَ*﴾ (سورة الواقعة: الآيات 68ـ70).

تعتبر المياه، وبحق، أهم موضوعات الساعة، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، فالدراسات والإحصائيات المختلفة تؤكد أن نصف سكان العالم عام 2025 لن يجدوا مياهاً للشرب، وأن هناك طفلاً يموت كل 8 ثوان بسبب النقص الخطير في المياه العذبة، ويشير البنك الدولي في تقرير " من الندرة إلى الأمان 1995 "[1] إلى أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقارب 5٪ من سكان العالم تمتلك أقل من 1٪ من المصادر المائية المتجددة في العالم. ويضيف البنك من خلال تقرير " البنك الدولي والمياه آذار/ مارس 2001 " أن التحدي لمستقبل إدارة المياه يتزايد، ففي عام 1995 عانت 29 دولة يبلغ تعداد سكانها 436 مليون نسمة من جراء شبح الندرة. ومن المتوقع أن يوجد في عام 2025 حوالي 48 دولة تواجه المصير نفسه، كما سيتزايد عدد السكان الذين سيعانون إلى 4.1 مليارات نسمة معظمهم في الدول الأقل نمواً، وهناك حوالي 3 مليارات نسمة سوف يعيشون في بلدان ضغط مائي في عام 2035.[2] بالإضافة إلى أن بلداناً عدة من ذوات المياه المحدودة سوف تعتمد على مياه مشتركة، مما يزيد من احتمال تزايد المخاطر (كما في حالة أنهار الفرات والأردن والنيل).

لابد إذاً أن تقوم بلدان الشرق الأوسط بمراجعة أساليب إدارة المياه القائمة حالياً، على المستوى الداخلي، وعلى مستوى الحوض بالنسبة إلى

الدول النهرية، فالأزمة ذات أبعاد متعددة، واحتواؤها يعني أمن المنطقة التي أصبحت غير قادرة على توفير الغذاء لشعوبها وسلامتهم. وهذا ما أكده أنتوني آلان في إحدى دراسات البنك الدولي بقوله: «إن توفير متر مكعب من مياه الشرب للفرد سنوياً يعتبر، إلى حد كبير، تهديداً غير بسيط في الشرق الأوسط، وبينما توقفت معظم اقتصاديات المنطقة عن توفير الطعام لنفسها منذ أوائل عام 1970، فإن دولاً كثيفة السكان كالصين والهند استطاعت أن تصلح المتاح من الطعام للفرد، ولم تحتج إلى استيراده من الخارج».[3]

فلاشك أن الجهات المانحة تلعب دوراً بالغ الأهمية في إعداد الاحتياجات الأساسية للدول وتأمينها، لذلك أوصت الرؤية العالمية للمياه بأن الجهات المانحة للمعونة يجب أن تستمر في دعم الإدارة المتكاملة والاستخدام الاجتماعي وغير التجاري للمياه.[4]

ولأن معظم بلدان المنطقة تفتقد القدرة على تنفيذ المشروعات المائية اللازمة لمواجهة شح المياه، نظراً إلى ضعف اقتصادياتها، فقد سارع البعض إلى البنك الدولي طلباً لتمويل بعض المشروعات المائية، فكان البنك يوافق أحياناً ثم يسحب موافقته، ويرفض أحياناً أخرى لعدم توافر الشروط والمعايير المنصوص عليها في نظامه الأساسي. بالطبع ليس في ذلك حجة عليه مادامت تلك المعايير تطبق في مواجهة جميع الدول على السواء، إلا أن البنك منح قروضه لدول معينة دون التقيد بأية معايير، رغم علمه بالآثار الضارة المترتبة على تلك المشروعات، أضف إلى ذلك النزعة الإمبريالية المعلنة لتلك الدول بالمنطقة، التي تنال كل التأييد والتواطؤ

الغربي الذي لا يهمه من نشاط البنك سوى تحقيق مصالحه بالمنطقة، حتى ولو أدى ذلك إلى غلبة الاعتبارات السياسية على نشاط البنك، وتهديد الأمن المائي لدول المنطقة. وقد أدى ذلك إلى خلق تراث فكري لدى حكومات المنطقة يشوبه عدم الثقة، والتشكك الدائم في نوايا البنك، وبخاصة فيما يتعلق ببرامجه وأطروحاته المستقبلية حول الحلول والبدائل التي يجب على بلدان المنطقة اتباعها. رغم ذلك فإن الاهتمام بدور البنك مازال قائماً، حتى وإن شابه الحذر، خاصة وأن إسهاماته وقروضه مازالت تشكل حيزاً في قطاع المياه بالمنطقة.

أهداف البحث:

1. التعرف على المعايير التي يلتزم بها البنك عند تقديم القروض.
2. تحديد مدى ارتباط البنك وسياساته بالسياسات الغربية، وبخاصة الأمريكية، وذلك منذ لحظة ميلاده، وتأثير ذلك في دوره بالمنطقة.
3. وضع تصور لإدارة الأزمة في المستقبل في ظل أطروحات البنك المستقبلية حول تسعير المياه وما لها من أبعاد مختلفة، والتعرف على إمكانيات مساهمة التعاون العربي في تطوير المصادر المائية بالمنطقة.

منهج البحث:

1. تحليل النظم (Systems Analysis) والنظام يعني «مجموعة من العناصر المرتبطة بعلاقات ما انتظمت أو نظمت لسبب أو لغرض بعينه». ويساعد هذا التحليل في تكوين وجهة نظر يفترض فيها الوصول إلى أقصى

درجة من الموضوعية، حيث يبدأ بتحديد حدود النظام المطلوب تحليله للوصول إلى الهدف من وجوده (مثل مؤسسة معينة، أو الحالة النفسية لشخص ما، أو ظاهرة طبيعية كالأمطار . . . إلخ)، وسواء كان الهدف جزءاً من مكوناته، أو طرأ عليه بسبب علاقاته بنظام آخر. وفائدته أنه قد يكشف عن احتواء النظام نظاماً فرعياً أو أكثر (فمجموعة كالبنك الدولي تحتوي نظماً فرعية كالإدارات والموظفين والخبراء والبرامج والسياسات) وقد يكون البنك نفسه نظاماً فرعياً داخل نظام أكبر (نظام السياسات الغربية). وتحديد الهدف من وجود البنك يقتضي تتبع التأثيرات المتبادلة بين تلك النظم.

2. المواجهة (Confrontation)، وذلك بالطرح الصريح للإشكالية، وبما يقتضي مواجهة المسؤولين عنها، أفراداً أو مؤسسات، على الصعيد الدولي أو الداخلي. وهو استخدام شائع للمصطلح في الأدبيات السياسية والاجتماعية والإعلانية، فرغم أن المعنى المباشر للمواجهة هو تقابل شيئين وجهاً لوجه مقابلة تنافسية أو صراعية مباشرة، فإن علماء الاستراتيجية السياسية قد منحوها أبعاداً نبعت من تحليل المواقف السياسية المركبة في حالة تصادم المصالح والرغبات والإرادات.

3. نظرية المجال الوسيط (Mid-Range Theory)، وتحقق تلك النظرية مزجاً بين أسلوبي الاستنباط (التحليل من الكل إلى الجزء)، والاستقراء (التحليل من الجزء إلى الكل)، وبما يحقق نوعاً من العرض المتكامل للحالة موضع الدراسة. وهي نظرية متفق عليها بين أنصار التيار البنائي الوظيفي، حيث يقول كلود ليفي شتراوس

(Claude Levi-Struss) - وهو الذي قدم المفهوم المحوري للفكر البنيوي - : «إن أية مجموعة من العلاقات تتشكل في صورة بناء، ولابد أن تكون قابلة للتحول بواسطة التغير المنتظم المستمر في العلاقات ذاتها، أي أن نمط العلاقات بين عناصر البناء ثابت، وكلما تغير نمط العلاقات تغير البناء كله». [5]

تساؤلات البحث:

1. إذا استمرت الهيمنة الغربية على سياسات البنك الدولي مع غلبة الاعتبارات السياسية على نشاطه، فهل يؤثر ذلك في مصداقيته كمؤسسة دولية محايدة؟
2. استمرار البنك في تمويل مشروعات دول الأحباس العليا، واتباعه سياسة الكيل بمعيارين مع دول المنطقة، هل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة سريعاً؟ وهل يسهم تأييده للمخططات الصهيونية للاستيلاء على المياه العربية بالالتفاف حول دول المنابع في زيادة حدة التوتر بالمنطقة؟
3. إن التوجه العالمي لاحتواء الأزمة ظهرت دلالاته واضحة في إعلان لاهاي 2000، حيث تبنى نظريات البنك حول تسعير المياه، متجاهلاً وجهة النظر العربية، وما لها من تحفظات تتعلق باعتبارات العدالة الاجتماعية. هل تعني تلك المؤشرات أن أفضل السبل للخروج من تلك الأزمة قد تتحقق من خلال التحرك والتنسيق العربي الموحد؟

السياسة المائية للبنك الدولي

مرت السياسة المائية للبنك الدولي بعدة مراحل صاحبها عديد من التطويرات في المعايير التي يلتزم بها عند دراسته لتمويل المشروعات المائية . وقد توافقت تلك التطويرات مع الإطار العام لسياسات البنك الذي تأثر ، إلى حد بعيد ، بالسياسات الغربية التي لعبت دوراً كبيراً في رسم سياساته التي تضمنتها اتفاقات بريتون وودز .

كان الهدف الرئيسي من إنشاء البنك الدولي المساعدة في عمليات البناء وإعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية ، والمعاونة في تنمية البلدان النامية ، ومساعدتها لاستخدام مواردها بشكل كفء ، وتشجيع حركة الاستثمارات الدولية الخاصة ، غير أن حركة البنك في البلدان النامية تميزت منذ البداية بالحرص على تحقيق المصالح الغربية من خلال خلق الظروف الملائمة لتغلغل رأس المال الأجنبي .

لذلك تميز عمل البنك في تلك البلدان خلال خمسينيات القرن الماضي بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية والطاقة التي استأثرت بحوالي 50٪ من مجموع قروضه ، بينما لم تحظ مشروعات الخدمات الاجتماعية والزراعية بأكثر من 10٪ . وإن كان قد اتسع نشاط البنك في ستينيات القرن الماضي على أثر تولي روبرت ماكنمارا رئاسته ليخدم التنمية ، فشرع في مد نطاق برامجه ومشروعاته لتشمل مناطق كانت موضع إهماله في الماضي ، وركز على القطاعات الحضرية والاجتماعية والتربوية ، إلا أن البنك خلال أعوام السبعينيات بدأ يضع شروطاً قاسية لتقديم قروضه ، تمثلت في إجراء

تكييفات هيكلية تستطيع من خلالها الدول النامية سداد ديونها،[6] وذلك من خلال تنفيذ برامج الخصخصة والسوق المفتوح وتخفيض سعر الصرف وتحرير الأسعار.

وقد اعتمدت سياسات البنك مع الدول النامية على ثلاثة مسارات:

أولاً: التحكم في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال القروض القطاعية التي يمكنها أن تمنع قيام نشاط اقتصادي محدد، أو تحد منه. مثال ذلك أن البنك كان يشترط على البلدان النامية، قبل عام 1973، عدم التنقيب عن النفط، بدعوى وجود فائض لدى شركات النفط بتكلفة منخفضة، ولأن دخول بلدان أخرى إلى حلبة الإنتاج سيغرق الأسواق بمزيد من النفط، مما يخفض أسعاره وينقص معدل أرباح شركات النفط. وفي الوقت نفسه كان البنك يقدم قروضه إلى المشروعات التي تشجع المزيد من استهلاك النفط والغاز.[7] وبديهي أن ذلك التوجه من شأنه أن يؤدي إلى جعل البلدان النامية أسواقاً استهلاكية تابعة، لا أسواقاً منتجة.

ثانياً: تمكين رأس المال الدولي من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في الدول النامية،[8] وقد تحقق ذلك بأشكال عدة، منها أن البلدان التي تعطي امتيازات لرأس المال الأجنبي تلقى حظاً أوفر من قروض البنك. أيضاً تغليفه لنواياه عند تقديم قروضه للقطاع الخاص، إذ أوكل البنك للمؤسسة المالية الدولية التابعة له تقديم القروض لمشروعات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وإعطاء أفضلية للمشروعات المشتركة لأجل توفير غطاء لرأس المال الأجنبي، فلا يبدو وكأن بيده مفاتيح الثروة في البلاد الأخرى.

ثالثاً: إفساح المجال للبنك للتأثير في السياسات والتوجهات العامة للدول النامية، سواء بإعطاء القروض المقيدة بكل أنواع الشروط الصريحة والضمنية، أو حجبها. والجدير بالذكر أن شروط قروض التكييف الهيكلي لا تترك مجالاً من مجالات السياسة العامة - سواء كان ذلك في مجال التنمية الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية - دون التأثير فيه.[9] الواضح إذاً أن الرغبة في تغيير السياسات الاقتصادية للدول النامية كانت هدفاً حيوياً تم رسمه ودمجه في إطار التوجه العام لسياسات البنك خلال فترة الستينيات والسبعينيات. وفي الثمانينيات تمثل ذلك الهدف في اقتران تقديم القروض والمساعدات باشتراط قيام الدول المتلقية لها باعتماد برامج تكييف هيكلي ترتكز بالكامل على مسائل السياسات الاقتصادية الكلية للدول النامية.[10] تلك البرامج لا تعبر إلا عن اعتقاد راسخ لدى البنك بأن المشروع الخاص هو أفضل الأشكال دائماً في إدارة الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين الاستخدامات الإنتاجية المختلفة، وذلك من خلال قوانين السوق والربح وحدها التي تتجاهل تماماً الأهداف والاعتبارات الاجتماعية التي تعتبر أساس هذه المشروعات العامة،[11] وقد اعترف البنك بنفسه في تقريره السنوي لعام 1998 بأن تلك البرامج قد شاع انتقادها لأنها تزيد أعداد الفقراء والبطالة وعدم المساواة.[12]

إن المنهج الذي اتبعه البنك يتضمن هدراً صريحاً لاعتبارات العدالة الاجتماعية، وذلك لإلقائه تبعة تحقيق هذا التوازن الداخلي على عاتق من لا يقدرون على تحملها من الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلدان

النامية، ومن ضمنها بلدان الشرق الأوسط. فإذا كان ذلك يحدث كأثر لتطبيق سياسات البنك في قطاعات الطاقة والبنية الأساسية، فلاشك إذاً أن التأثير سيكون مروعاً إذا أثر التوجه العام للبنك في مجال المياه.

المعايير التي يلتزم بها البنك عند تمويل المشروعات المائية

تفرض الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي شكلاً محدداً للنشاط الإقراضي يتمثل في الإقراض للمشروعات المحددة، [13] ومقتضى ذلك أن البنك لا يستطيع فرض آرائه في مسائل السياسات الاقتصادية الكلية للدول، غير أن برامج التكييف الهيكلي كانت سبيلاً للخروج على ذلك القيد. أما في مجال الموارد المائية، وبخاصة المشروعات الكبرى، فقد اتبع البنك سياسة حذرة للاقتراب من ذلك القطاع شديد الخصوصية، وكان عليه التوفيق بين ثلاثة مقتربات عند إسهامه في المشروعات المائية وهي: المقترب الاقتصادي، والمقترب التعاوني، والمقترب القانوني، أما المقترب السياسي فمن المفترض وفقاً لتأكيدات البنك أنه لا يجوز له، بموجب الاتفاقية المنشئة له، التأثر بالصفة السياسية لأي من الدول الأعضاء، وأن الاعتبارات الاقتصادية فحسب هي ذات الصلة بعمله. [14]

وإزاء التوفيق بين تلك المقتربات، مرت سياسات البنك بمراحل عدة:

1. المرحلة الأولى: حتى عام 1956 كانت سياسة البنك إزاء المشروعات المائية تقتضي التوفيق بين كونه مؤسسة مالية من جانب، وكونه مؤسسة دولية تقدم معوناتها لجميع الدول من جانب آخر، وتعين

عليه، قبل تقديم أي قرض، أن يدرس مزايا المشروع المقترح دراسة يقظة.[15]

فالبنك، بوصفه مؤسسة مالية، يجب عليه أن يضمن كون المشروع استثماراً ناجحاً، وبصفته مؤسسة تعاونية، تترتب عليه واجبات تجاه أعضائه وتجاه المجتمع الدولي ككل من حيث مراعاة مصالح الدول الواقع في أراضيها المشروع، فضلاً عن مصالح الأعضاء جميعهم،[16] وكان عليه التأكد أن المشروعات المقترحة تتماشى مع القانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة.

وفقاً لذلك اكتفى البنك، حتى ذلك الحين، بتمويل المشروعات التي لا تكون فيها المياه مصدراً دائماً للمنازعات المتكررة نظراً إلى قصور القانون الدولي، في التطبيق العملي، عن معالجة هذا الموضوع. وبالفعل، سار البنك على تلك السياسة إزاء طلبات عديدة؛ مثل رفضه تمويل مشروع سد باكرا ومشروع نانغال عام 1949، ومشروع خزان أسفل السند عام 1950 بباكستان حيث كانت تلك المشروعات تقع على المياه المتنازع عليها في شبكة نهر السند ولم يقدم البنك مساعداته للدولتين (الهند والباكستان) إلا بعد توصلهما إلى تسوية لمشكلة مياه نهر الهندوس وفقاً لاتفاقية 1960 بعد المساعي الحميدة التي قام بها البنك.[17]

2. المرحلة الثانية حتى عام 1993: إزاء ما سبق كانت نزاعات المياه - ومازالت - تقف عائقاً أمام العديد من المشروعات الضرورية؛ لذلك أجرى البنك دراسة لأربع مقاربات ممكنة:[18]

أ. معاملة النهر وحوضه على اعتبارها وحدة واحدة، وعدم النظر في المشروعات إلا إذا كانت جزءاً من خطة شاملة.

ب. المطالبة بموافقة البلدان المتشاطئة كافة على المشروع.

جـ. اتباع مبدأ الاستخدامات المقررة، والاعتراف بالحقوق المكتسبة قانوناً ليس إلا.

د. الاتصاف بالمرونة في المقاربات، ومعاملة كل مشروع بناء على ميزاته وآثاره الظاهرة.

واختار البنك الاتصاف بالمرونة حتى يتسنى له تقديم مساعدات جادة لكل مشكلة على حدة، وبحيث لا يتبنى معياراً متشدداً قد يمنعه من تقديم المعونة للمشروعات التنموية السليمة. وحرصاً من البنك على الحفاظ على صفته التعاونية، التزم بضرورة التأكد أن المشروع لا يعرض أي دولة أخرى للضرر، وفي الوقت ذاته أكد البنك عدم وجود نية السماح لدولة أخرى من دول المجرى المائي بأن تمارس حق نقض شاملاً للمشروع، وتبعاً لذلك قرر إهمال أية احتجاجات لا صلة لها بالموضوع أو لا دليل عليها.[19]

وقد واجه البنك صعوبات عدة للتوصل إلى سياسة مائية في تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى إنكار وجود موضوع التشاطؤ، وأشكال العلاقات المتنوعة بين دول المجرى المائي، والإحجام عن إخطار دول المجرى الأخرى بالمشروعات المقترحة، وصعوبة عقد اتفاقيات ملائمة، ورفض الاعتراف بالضرر المحتمل للدول المشاطئة وتزايد النزاعات.

لذلك حرص البنك عند صياغة سياسته المائية عام 1985 على ضرورة أن تقوم الدولة صاحبة المشروع بإبلاغ الدول المشاطئة الأخرى بمشروعها، وذلك حتى لا يتعرض لاعتراضات تلك الدول بعد البدء في الدراسات التفصيلية التي يكون قد مولها البنك، ولابد أن يكون الإبلاغ دقيقاً حتى تتمكن الدول من تحديد الضرر الذي قد يلحقها من جراء المشروع. وفي حالة الاحتجاج يكلف البنك خبراءه بإعداد تقرير تفصيلي.

ويتعهد البنك، وفقاً لتلك السياسة، بوقف متابعة العمليات اللاحقة لبناء المشروع في حالة رفض دولة المشروع الإبلاغ، أو إذا اعترضت على قيام البنك بذلك بنفسه.[20] وقد تأكد مبدأ الإخطار في مشروع لجنة القانون الدولي (IILC) حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام 1994 الذي تحول إلى اتفاقية تم التوقيع عليها في 21 أيار/ مايو 1997، حيث نصت المادة (12) على أنه «قبل أن تقوم دولة من دول المجرى المائي - أو أن تسمح - بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن أن يكون لها أثر سلبي جسيم على دول أخرى من دول المجرى المائي، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطاراً بذلك في الوقت المناسب، ويكون هذا الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة من أجل تمكين الدول التي تم إخطارها من تقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها».[21]

3. المرحلة الثالثة: بدأت منذ عام 1993، حيث أخذ البنك في الخروج عن الاتجاه المحافظ السابق الذي تبناه، ولو في شكل إطاري، وبدأ

في الترويج لسياسته المائية الجديدة من خلال طرح بعض مفاهيم السوق كتسعير المياه، وإنشاء بنك عالمي للمياه، وبورصة للمياه[22] كحلول للأزمة المائية المرتقبة. وبالفعل، في عام 1993 أعلن البنك عن سياسته الجديدة لإدارة شؤون الموارد المائية، واستمر في تنفيذها معتبراً إياها من أولوياته ذات الأهمية.[23] وتؤكد تلك السياسة مبادئ ثلاثة:

أ. التعامل مع المياه بصورة شاملة.

ب. ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة الحقيقية، ولاسيما المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

جـ. إدارة شؤون المياه باعتبارها سلعة اقتصادية.

عقب ذلك قام البنك بوضع شروط عدة لمنح القروض أو التعامل مع الدول النامية في مجال المياه[24] حددها كما يلي: لابد من توافر نهج منسق لإدارة موارد المياه، ولابد أن يشتمل هذا النهج على قاعدة بيانات دقيقة، وإطار للسياسات المالية والاقتصادية والتشريعية والتنظيمية، واتساق الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، وتقييم تأثير إدارة المياه في البيئة وفي المستفيدين الآخرين، واتفاق البلدان النهرية المتشاطئة على ما يتعلق بالموارد السطحية والجوفية على حد سواء (بالنسبة إلى المساعدات المطلوبة لحل المشكلات المائية الدولية).

وتبعاً لذلك أعلن البنك عن مفهوم "الشراكة العالمية للمياه" بوصفه مشاركاً نشطاً فيها، وباعتبارها ائتلافاً عريض القاعدة يركز على تحسين

نوعية المساعدات الفنية وطبيعتها والتعاون في مجال المياه،[25] وأكد البنك أن قروضه في قطاع المياه محكومة بورقته حول "سياسة إدارة المصادر المائية" التي اعتمدها عام 1993، والتي تتسق مع مبادئ دبلن، وأن هناك اتجاهات عديدة جاهزة للعمل لإعادة الاستقرار، كتأمين السدود والأنهار الدولية على سبيل المثال، وتعتبر على صلة وثيقة بقروض البنك في مجال المياه.

كما أشار إلى أن تأكيد الإدارة والمشاركة في مبادئ دبلن يتسق مع مبادئ استراتيجيته الحالية التي تشمل إطار عمل للتنمية الشاملة. وأكد أن الاستراتيجية الجديدة لقطاع المصادر المائية مخططة حتى آخر عام 2001، وأنه يتم تطويرها من خلال عمليات استشارية مكثفة عن طريق نخبة عريضة من المعنيين محلياً ودولياً.[26] لذلك قام البنك في آذار/ مارس 2000 بإنشاء "مجموعة إدارة المصادر المائية" (WRMG) وتتكون من المتخصصين في مجال المياه من كل منطقة، بحيث تكون مهمتها بحث ما يلي:[27] نوعية القروض، وتحليل العمل في المصادر المائية، والمصادر البشرية، مع الاعتبار للمصادر المائية، وأوضاع قضايا مصادر المياه، وإدارة المعلومات حول المصادر المائية.

ومن خلال تلك المجموعة يتم تجهيز استراتيجية قطاع المصادر المائية، التي سوف تعرض للتجربة الحالية في ظل السياسة المائية الجديدة، وتقدم اتجاهاً استراتيجياً لأفضل طرق التنفيذ، مع التركيز على إدارة المصادر المائية، وتعيين قطاعات خدمة المياه المتصلة بإدارة المصدر، وتشمل: الري

والحوض وإمداد المياه والصرف الصحي والقوى الهيدرولوجية وإدارة التدفق والبيئة.

ورغبة من البنك في تفعيل تلك الاستراتيجية، أوضح أنه يقوم بعمل عرض بيئي لكل مشروع مقترح، ويصنفه إلى أربع مجموعات: على أساس النمط أو النوع، والموقع، وحساسية المشروع، وتدرج المشروع وحجم تأثيراته البيئية المحتملة. كما أكد حرصه على تأكيد أن عملياته لا تضر الناس أو البيئة، وأنه يدرك جيداً أن الإذعان لسياساته من الأمور التي تقع في دائرة اهتمام المواطنين المتأثرين بأنشطة البنك، لذلك، ووفقاً لاستراتيجيته الجديدة، قام في عام 1993 بتكوين هيئة فحص وتفتيش، وظيفتها الأولى تأكيد أن البنك يلتزم بسياساته العملياتية وبالإجراءات المتعلقة بالتخطيط والإعداد لمشروعاته. ويشير البنك إلى قيام الهيئة بإنشاء محكمة حرة ومستقلة للمواطنين الذين يعتقدون أن حقوقهم قد أضرها، أو قد يضرها، المشروع الممول من جانبه، فإذا اعتقد مواطنو المنطقة محل المشروع أن هناك ضرراً من استمرار البنك في سياساته وإجراءاته، يمكنهم، هم أو من يمثلهم، أن يتقدموا بطلب إلى هيئة التفتيش لمراجعة المشروع.[28]

ويبدو أن البنك قد تحرك نحو تلك السياسة بعد أن بينت الإحصائيات أن البنك قد منح قروضاً زادت قيمتها على 17 مليار دولار أمريكي لمشروعات الصرف الصحي والري في السنوات العشرين الماضية، ومع ذلك فإن نسبة 50٪ من مشروعات الإرواء التابعة له عام 1989 اعتبرت

مشروعات "مُرضية" حسب نتائج التدقيق الداخلية، وانخفض هذا الرقم إلى أقل من 50٪ في عام 1990. ولذلك أشارت مراجعة لسياسة المياه الداخلية التابعة للبنك إلى أن مشروعات المياه التابعة له كانت بلاءً حلّ على البنك بسبب مجموعة من المشكلات الخطيرة التي تشمل غياب المسؤولية والفشل في توجيه قضايا مصادر المياه بشكل شمولي.[29] ولذلك تحرك البنك في منتصف عام 1993، على أثر تولي لوبريتسون رئاسته، نحو صياغة سياسته المائية الجديدة، متلافياً الوقوع في الأخطاء السابقة.

لا تخلو تلك السياسة من العديد من الانتقادات، بل اعتبرها البعض من الخطورة بمكان، خاصة فيما يتعلق بضرورة اتساق الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجيات الدولية، لأنها مسألة تجعل للبنك إمكانية التدخل في وضع استراتيجيات المياه التي يراها محققة لأغراضه وللمصالح الصهيونية والغربية المتحكمة في قراراته. كما أن ضرورة أن يشمل الاتفاق بين الدول النهرية ما يتعلق بالموارد السطحية والجوفية على حد سواء يتيح الفرصة لإسرائيل للسيطرة على المياه الجوفية إلى جانب مياه الأنهار التي تستولي عليها في الأراضي المحتلة، وأيضاً فإن لكل دولة مصالح وطنية حيوية، والقوى الدولية لها مصالحها هي الأخرى التي لا تتفق في أغلب الأحيان مع المصالح الوطنية، لذلك فالمطالبة باتساق الاستراتيجيات قد يكون عملة ذات وجهين، أحدهما ربما يكون نشر الصراع في المنطقة بسبب المياه أو غيرها.[30]

لذلك فإن حرص البنك على تأكيد عدم الضرر بالنسبة إلى مشروعاته يتناقض تماماً مع تمويله للمشروعات التركية والأثيوبية، لعلمه التام بالأثر

الضار لها على باقي دول النهر التي لم توافق عليها من الأصل، في حين سبق للبنك أن رفض تمويل مشروعات لدول مشتركة في تلك الأحواض نفسها، مثل مصر وسوريا، لم يكن لها الأثر الضار نفسه.

يقود هذا التوجه إلى نتيجة واحدة، هي تحيز إدارة البنك، واستخدامها لسياسة الكيل بمعيارين، ورغم محاولته حل تلك المشكلة في سياسته الجديدة عام 1993، فإنها لم تخل من شروط مثيرة للقلق.

نشاط البنك في منطقة الشرق الأوسط

شهدت بداية سبعينيات القرن العشرين تطوراً في نشاط البنك بالمنطقة، حيث توسع في تقديم معوناته ومساعداته المالية والفنية، مركزاً على الدول النامية الأشد فقراً، وتدرج هذا التطور في كانون الأول/ ديسمبر 1991 بإنشاء منطقة عمليات جديدة برئاسة نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ليكون مسؤولاً عن هذه المنطقة الممتدة من إيران شرقاً إلى المغرب غرباً.[31] بالإضافة إلى منح البنك مزيداً من الاهتمام لتنفيذ المشروعات والبرامج من خلال زيادة أعداد الموظفين المخصصين لعمليات الإشراف بنسبة 13٪، كما مثلت الدراسات القطرية جزءاً كبيراً من نشاط البنك، فقد تم إعداد ومناقشة مسودات المذكرات الاقتصادية القطرية لإيران ولبنان (بعد استئناف البنك نشاطه فيهما)، وكذلك مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة (من خلال برنامج البنك للمساعدة الفنية التي تسترد تكاليفها). وقد خصصت لتلك الدراسات نسبة بلغت حوالي 28٪ من موظفي البنك المعنيين بالعمل الاقتصادي

والقطاعي بالمنطقة.[32] وارتبط اسم البنك، بصورة متزايدة، بجهود إعادة التعمير، فشارك في تموز/ يوليو 1991 في أول بعثة لوكالات الأمم المتحدة في لبنان، حيث تم تحديد قطاع المياه ضمن أربعة قطاعات تحتاج إلى مساعدة فورية،[33] لذلك انعقد في باريس 12 كانون الأول/ ديسمبر 1992 اجتماع خاص لتنظيم المعونة للبنان تحت رعاية البنك الدولي، حيث أشارت الدول والجهات المانحة إلى أنها ستوفر مبلغ 700 مليون دولار بالإضافة لما يقدمه البنك والدول الأخرى من معونات. وفي عام 1991 أيضاً قام البنك بتمويل مشروع التطوير الإقليمي للصحراء الجزائرية، وذلك بعد أن أجرى دراساته بهدف تقويم ما ينتظر من مصادر المياه في هذه المناطق، ولاقتراح سياسة لاستثمارها من قبل الدول المعنية.[34]

ويقدم البنك حالياً دعمه للحكومة المصرية لإجراء دراسات شاملة عن موارد البلاد المائية وحول الاستخدام المصري للمياه، حيث مازالت تلك البيانات متناثرة كما أن الإحصائيات المتعلقة بالطلب المتوقع والعرض المتاح من الماء مازالت موضع تعديل.[35] كما يواصل البنك منح قروضه للحكومة المصرية لإنجاز تطويراتها المائية، حيث قدم قرضاً قدره 635 مليون جنيه عام 1999،[36] ثم قدم قرضاً آخر في 16 حزيران/ يونيو 2000، لتمويل المشروع الوطني الثاني للصرف، بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، حيث يهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين أوضاع الصرف باستعادة مياه الري الزائدة.[37]

واختار البنك التركيز على تنمية المناطق الريفية كأحد السبل التي تسهم في زيادة كفاءة استخدام المياه، وأعلن ذلك في وثيقة استراتيجيته الجديدة

بشأن المناطق الريفية،[38] وتقوم تلك الاستراتيجية على زيادة التركيز على التنمية الريفية من خلال مساندة أنشطة إضافية بمساعدة إضافية قيمتها 6.5 ملايين دولار تم تمويلها في إطار الميثاق الاستراتيجي، واشتملت هذه الأنشطة في عام 1998 على استراتيجيات عدة، من ضمنها استراتيجية بشأن إدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[39]

وقد احتلت المياه حيزاً دائماً على خريطة القروض والاعتمادات التي يقدمها البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل ذلك في مساعدات تطوير إمدادات المياه والصرف الصحي التي لم تتجاوز مبلغ 492,7 مليون دولار أمريكي، وذلك في الفترة من 1989 ـ 1998 كما يلي: 49,4 مليون دولار أمريكي في الفترة 1989 ـ 1993، و270 مليون دولار أمريكي عام 1995، و40 مليون دولار أمريكي عام 1996، و123,3 مليون دولار أمريكي عام 1997، و10 ملايين دولار أمريكي عام 1998، (انظر الجدول 1).

ووافق على الإسهام في تمويل عدة مشروعات لإدارة شؤون موارد المياه وإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية التي أقرت خلال السنة المالية 1998، ووافق على الإسهام في مشروع إصلاح القطاع الصحي بمصر بتاريخ 21 أيار/ مايو 1998. وفي المغرب، وافق في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 على المساهمة في مشروع تطوير إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، وأيضاً مشروع إدارة شؤون موارد المياه في 26 شباط/ فبراير 1998، وفي تونس، وافق بتاريخ 10 آذار/ مارس 1998 على الإسهام بقرض القطاع الصحي (انظر الجدول 2).

تلك العمليات تساند أساساً الأهداف البيئية، حيث اشتملت على مشروعات لتخفيض التلوث الصناعي في مصر، وتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المغرب، وكان أيضاً استخدام المياه الزراعية بشكل لا يضر بالبيئة إحدى خصائص القرض الثاني للاستثمار في القطاع الزراعي بتونس.[40]

ووفقاً لتقديرات البنك عام 2001، تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 60 مليار دولار تستثمر كل عام في قطاع المياه في الدول النامية عامة. كما تشير أجندة البنك إلى وجود تعهدات بتقديم 20 مليار دولار مخصصة للمشروعات المائية، منها حوالي 4,8 مليارات دولار للمياه الحضرية والقطاع الصحي، وحوالي 1,7 مليار دولار للمياه الريفية والقطاع الصحي، وحوالي 5,4 مليارات دولار للزراعة وأحواض الصرف، وحوالي 1,7 مليار دولار للطاقة، وحوالي 3 مليارات دولار للمياه المتصلة بالمشروعات البيئية. ويبين البنك التوزيع الإقليمي لتلك القروض كما يلي: أفريقيا 7٪، شرق آسيا والباسيفيكي 36٪، أوربا ووسط آسيا 10٪، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي 19٪، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 8٪، وجنوب آسيا 20٪.[41]

وتعهد البنك في الأردن بدعم العملية المائية كاملة، سواء بالنسبة إلى إمداد المياه، أو خدمات المياه والصرف، أو جمع فاقد المياه المتزايد ومعالجته، والمياه المستخدمة في الري الزراعي في وادي الأردن، ويعد البنك، بالتعاون مع الحكومة منذ سنوات قليلة، مراجعة حول قطاع المياه الحالي على أساس مساعدة منه وتخطيطها مع المانحين الآخرين، كما

يشجع بقوة مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه، وهو ما تبنته الحكومة بالفعل في منطقة عمَّان الكبرى.[42]

وفي سوريا لا يتعدى نشاط البنك الخدمات غير الإقراضية؛ وذلك بسبب تراكم متأخرات ديونها، وتحاول مؤسسة التمويل الدولية دراسة المشروعات التي يمكن تنفيذها ودعمها. ووفقاً للسياسات المالية فإن إقراض البنك يمكن استئنافه بمجرد تسوية كل المتأخرات.[43]

ورغم المخاطر التي تتعرض لها برامج البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية، فقد حاول البنك أن يكون أداؤه جيداً، إذ أنفق حوالي 188 مليون دولار، من أجل تأسيس تنمية اقتصادية هناك، وبهدف التنمية والتمويل المناسب للتنظيم البيئي من أجل خلق مناخ للاستثمار الخاص.[44]

وتعد الخدمات غير الإقراضية من العناصر الأساسية لاستراتيجية البنك في المنطقة، لذلك ساند معهد التنمية الاقتصادية عدة برامج تهدف إلى تعميم أفضل الممارسات الدولية، ونشرها في الميادين التي تهم بلدان المنطقة بصورة خاصة، مثل سياسات المياه والري.[45]

أضف إلى ذلك قيام البنك بإعداد الدراسات والتقارير حول الوضع المائي في المنطقة، كان أهمها تقرير للبنك بعنوان: "من الندرة إلى الأمان: تجنب أزمة مائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"،[46] حيث يشير التقرير إلى أن نقص المياه يعتبر مشكلة عالمية، غير أنها تتفاقم

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتبر أكثر مناطق العالم جفافاً، حيث تعتبر ثلاثة أرباع الكتلة الأرضية جافة ومقحلة، وينبع أكثر من ثلث الأنهار من دول تقع في خارج المنطقة، إضافه إلى قلة الأمطار، والجفاف، والصحراء التي تغطي الإقليم.

ثم يحدد التقرير استراتيجية لمواجهة الأزمة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال ثلاثة أقسام: يبرز القسم الأول الأزمة المائية وشيكة التحقق في المنطقة، ويدور القسم الثاني حول الخيارات والفرص المتاحة لتلافي وقوع الأزمة، ويعرض القسم الثالث خطة عمل بين دول المنطقة تقوم على أساس المشاركة، سواء على مستوى الدولة بالتعاون بين الحكومة والأفراد والقطاع الخاص، أو على المستوى العالمي.

عوامل ارتباط البنك بالسياسة الأمريكية

توضح الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي بجلاء قيام الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بهندسة الأفكار التي تضمنتها اتفاقات بريتون وودز التي تقوم عليها سياسات البنك وصيانتها. وقد أدى ذلك التسييس لدور البنك، من أجل خدمة المصالح الغربية في المنطقة، إلى أن أصبحت معوناته وقروضه "الجادة" متاحة فقط للدول التي تحظى برضاء السياسة الأمريكية وتحقق مصالحها، مما أدى بدوره إلى تجاهل الدول المحتاجة فعلاً إلى تلك المعونات التي تحصل عليها دول أخرى ربما لا تكون بحاجة إليها.

بدأت الهيمنة على سياسات البنك من اللحظة الأولى لميلاده، وتطورت بشكل يزيد من حدة التوتر في الوضع المائي بالمنطقة. جاء ذلك نتيجة لعوامل عدة يرجع بعضها إلى الظروف التي أحاطت بنشأة البنك، والبعض الآخر يرجع إلى النظام الأساسي للبنك وتكوينه.

أولاً: العوامل الخارجية

1. انفراد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بصياغة الاتفاقية المنشئة للبنك: فقد خرجت الدول الأوربية من خضم الحرب العالمية الثانية وقد نال بنيانها الاقتصادي والسياسي آثار الحرب المروعة، وما سببته الأعمال الحربية من تدمير لطاقاتها، مما نتج عنه انتشار البطالة، وتفشي الفقر والمرض بسبب تدني مؤشرات الإنتاج والموارد المتاحة، لذلك تركز اهتمام دول أوربا بعد الحرب حول تحسين اقتصادياتها وضبط موازين مدفوعاتها حتى تتخلص من ديونها. وبالتالي لم يكن لها دور مهم عند الإعداد للاتفاقية. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد خرجت من الحرب وهي في قمة ازدهارها الاقتصادي، لأن الحرب كانت، في الحقيقة، عامل انتعاش قوياً لاقتصادها،[47] كما خرجت من الحرب وهي أكبر دولة دائنة في العالم، وتجمع لديها ما يقرب من ثلثي ذهب العالم.

وكان لغياب الاتحاد السوفيتي السابق أثره، فقد أعرض عن المساهمة في نشاط البنك، وبمعنى أدق أبدى عدم اهتمامه بالمشاركة في إعداد الاتفاقية المنشئة له، مما أدى إلى خلو الميثاق من الأفكار الاقتصادية السائدة حينئذ في النظام الاشتراكي. وعلى الرغم من مساهمة الاتحاد

السوفيتي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر بريتون وودز حتى النهاية، فإنه رفض التوقيع على الميثاق، ولم ينضم لعضوية صندوق النقد الدولي، حيث رأى فيه آنذاك هيمنة واضحة للأفكار الاقتصادية الأمريكية على النظام المقترح.[48]

بالنسبة إلى الدول النامية التي حضرت المؤتمر، وكانت مستعمرات أو أشباه مستعمرات وبلاداً تابعة، فقد كان دورها هامشياً في أعمال المؤتمر، ولهذا لم تكن في وضع يسمح لها بأن تفرض أفكارها وتتمسك بها، لذلك كان اشتراكها في المؤتمر رمزياً،[49] فقد مثلتها دول أمريكا اللاتينية في حين لم تمثل الدول الآسيوية أو الأفريقية تمثيلاً كافياً لهيمنة القوى الاستعمارية عليها.

2. صياغة الاتفاقات لخدمة مصالح الدول الرأسمالية، ولهذا كانت الاستفادة كبيرة لتلك الدول، وخاصة في الفترة من 1945 ـ 1971، فقد حصلت تلك الدول وحدها على أكثر من ثلث تلك القروض التي قدمها البنك رغم أنها ليست الأكثر حاجة إليها.[50]

3. الخلط بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية في عمل مؤسسات بريتون وودز جميعها،[51] ففي ضوء الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية التي كانت أساساً لقيام تلك المؤسسات، أمست البلدان النامية التي تتخذ خطاً وطنياً مستقلاً لبناء تنميتها على أساس التخطيط والقطاع العام والدور الكبير للدولة، لا تحظى برضاء البنك ولا الصندوق (خير مثال تجربة تمويل مشروع السد العالي في مصر).

4. تأثر البنك بالوضع الاقتصادي الأمريكي، حيث تأثر بحركة القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشركاته الكبرى وقدرتها على تحمل المخاطر وقيامها بالاقتراض من المصارف والمؤسسات الائتمانية الأخرى، لذلك اهتم البنك بتمويل المشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص حيث إنه الأقدر على إدارتها بنجاح. بالطبع لا يمكن إغفال الخلفية السياسية خلف ذلك التوجه، وما تنطوي عليه من تهميش الدول النامية بالنسبة إلى نشاط البنك، فمن المعلوم أن القطاع الخاص فيها لم يكن قادراً على النهوض بمشروعات في مجال الصناعات الثقيلة بسبب ضخامة تكاليفها وجسامة المخاطرة وندرة الخبرات.

ثانياً: العوامل الداخلية

1. الأخذ بقاعدة التصويت النسبي: حرصت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب على إدراج تلك القاعدة بالاتفاقية المنشئة للبنك لإحكام السيطرة على نشاطه وإدارته، وبما يمكنها من تغليب الاعتبارات السياسية على الاقتصادية. ويؤدي نظام التصويت النسبي إلى جعل استفادة الدول الأعضاء بقروض البنك مرهونة بحجم حصة الدولة العضو في رأس المال، وحيث إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك ما يقرب من ربع رأسمال البنك حينئذ، فإن هذا خولها الحق ومنحها الفرصة للتحكم في قراراته. ويلاحظ أن ذلك لم يقابل تحدياً أساسياً من الدول الصناعية الأخرى، لأن رأسمال هذه الدول يحظى إلى حد ما بالمنافع نفسها.[52]

2. الاقتراض من الأسواق العالمية: يلجأ البنك إلى ذلك ببيع سنداته حين يتعرض لضغوط عديدة تمارسها المؤسسات الرأسمالية العالمية.[53] ويسمح هذا الوضع لتلك المؤسسات المالية بأن تطلب من البنك الضغط على الدول المتخلفة أو دول معينة، بهدف اتباع أسلوب اقتصادي معين، أو انتهاج سياسة داخلية أو خارجية معينة.

3. أدى إلى إحكام الهيمنة الغربية، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، على البنك اختيار واشنطن لتكون المركز الرئيسي له، واختيار كل رؤساء البنك من الأمريكيين منذ إنشائه وحتى الآن، فضلا عن أن أكبر جنسية من بين جنسيات موظفي البنك هم مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية.

4. عدم شمول عضوية البنك كل الاتجاهات في العالم حينئذ؛ إذ إن ذلك كان من شأنه تلطيف حدة السيطرة الأمريكية، وبالتالي السيطرة الغربية على البنك. ويرجع ذلك إلى إحجام الاتحاد السوفيتي عن الانضمام للبنك لتشككه في النوايا الغربية، إضافة إلى غياب البلدان النامية من البداية.[54]

التنسيق الأمريكي ـ الإسرائيلي وآثاره على مياه المنطقة

إذا كان هذا القرن هو قرن حروب المياه، وفقاً لتأكيدات عدة دراسات أجرتها المراكز المتخصصة العالمية والإقليمية، فلاشك أن إصرار إسرائيل على تنفيذ مخططاتها للاستيلاء على المياه العربية بمساعدة البنك الدولي، مدفوعاً بضغط أمريكي، يزيد - بل قد يعجل - الصراعات والحروب.

أولاً: النظرة الصهيونية للمياه العربية

«حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» هذا هو الشعار الذي رفعته المخططات الصهيونية منذ بدايتها، وبما يؤكد أن قضية المياه تحتل مركز الصدارة في الفكر الصهيوني. فتحقيق حلم إنشاء "دولة يهودية" لا يتم بدون المياه، وهو ما سعى الآباء الأوائل لـ" القومي اليهودي" في فلسطين؛ تيودور هرتزل، وحاييم وايزمان، وديفيد بن جوريون إلى تحقيقه.[55] وقد حرصت إسرائيل دائماً على إقامة نوع من التوازن والتلازم بين خريطة أمنها وخريطة مياهها، وبين استمرار وجودها وإمكان توفير المياه لسكانها، ولهذا صارت حدودها، في الحلم أو الواقع أو القوة، حدوداً مائية.

وقد اعتبر الصهاينة حربهم ضد العرب حرب مياه من الدرجة الأولى، وأن مصير الكيان الصهيوني في فلسطين يتوقف على نتيجة هذه الحرب، لهذا فإن المشروعات المائية المتعلقة بالمياه العربية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتهم الاستيطانية، كما أن العجز المائي فيها كان دائماً وراء سياسة التوسع التي اتبعتها.[56] هذا بالإضافة إلى السعي الدائم نحو التقدم في مجال تكنولوجيا المياه الذي يضع إسرائيل في موقع متميز دائماً، بحيث تتوافر لها الفرصة للمقايضة بتفوقها التقني نظير الحصول على المياه.

ثانياً: التنسيق الأمريكي-الإسرائيلي

تهدف السياسة الأمريكية إلى استثمار قضايا المياه بالمعنى السياسي والاستراتيجي لخدمة مصالحها بالمنطقة، وهو ما انعكس، بدوره، على سياسات البنك. وإذا كان الارتباط بين سياستي واشنطن والبنك قد

أضحى واقعاً لاشك فيه، فمن الضروري ملاحظة الدور الذي تلعبه السياسة الإسرائيلية داخل الكيان الأمريكي، وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي، فقد انتقلت السياسة الإسرائيلية إلى موقع الشريك بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولدول الاتحاد الأوربي، وإن كانت تحافظ على وضعها في أمريكا لتحقيق مصالحها الكثيرة والمتعددة، وهذا واضح في استثماراتها لنشاط المنظمات العالمية والإقليمية، وفى عدم الخروج على الخط السياسي العام للسياسة الأمريكية ضد ما يسمى الدول المنبوذة أو الدول الأصولية. [57]

وبالطبع فإن هذا التنسيق من شأنه أن يؤثر في الوضع المائي بالمنطقة، حيث يدفع البنك إلى التدخل لوضع استراتيجيات المياه التي يراها محققة لمصالح تلك السياسات، ومما يزيد الأمر خطورة أن نعلم أن السيطرة على إرادة البنك متحققة لدوائر الصهيونية التي لابد أن تحابي إسرائيل على حساب المصلحة العربية وأي تنمية للدول العربية. [58]

ولعل هذا يفسر سر التنسيق الوثيق بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أكاديمياً وسياسياً في مجال السياسة المائية (الهيدروبوليتكس) الذي هو استمرار للتنسيق العسكري والاقتصادي بينهما، [59] هذا التنسيق، بدوره، يعتبر أداة من أدوات الضغط على البنك الدولي؛ أضخم المؤسسات المالية الدولية، لتوجيه نشاطه ومساعداته لدعم الاستراتيجية المائية الإسرائيلية، سواء بشكل مباشر، أو بدعم المشروعات المائية في دول بعينها، بحيث تؤثر في الأمن المائي العربي لمصلحة السياسة الإسرائيلية.

ويرتكز التنسيق بين الطرفين أساساً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، التي من أجلها تدعم واشنطن الوجود الإسرائيلي لردع الحركات الراديكالية عن المساس بالمصالح الأمريكية.

ولذلك تصر واشنطن على عضوية كل لجان المياه في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نص عليها مؤتمر مدريد عام 1991، كما تولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية القيام بإجراء دراسة شاملة عن أوجه التعاون المحتملة بين مصر وإسرائيل، وحددت دورها في القيام بالوساطة وتسهيل هذا التعاون. ويؤكد الدكتور محمود أبو زيد - وزير الموارد المائية المصري ورئيس المجلس العالمي للمياه - وبحق أنه لا يمكن النظر ببراءة إلى تلك الدراسات والبحوث التي تخرج عن معاهد ومراكز البحوث الأمريكية بشأن طرح حلول وبدائل لمشكلات المياه في المنطقة، ويشير إلى أن التحركات الأمريكية في منطقة الهضبة الأثيوبية والهضبة الاستوائية، في إطار تقسيم العمل الدبلوماسي والمناطق الفرعية بين الدول الكبرى، يجب النظر إليها بحذر شديد.[60] فلاشك أن إدراك إسرائيل أن مصادر المياه العربية تأتي من خارجها قد شجعها - وكذا اللوبي اليهودي الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية - على تبني أنشطة مراكز الأبحاث، وإجراء دراسات للتعرف على طرق التأثير في هذه المنابع الحيوية، ومحاولة إقامة أسس للتعاون مع دول المنابع واستخدام ذلك كورقة سياسية في أي وقت.[61]

الأزمة المائية في الشرق الأوسط

يؤكد واقع الموارد المائية المتاحة حالياً في المنطقة أن الوضع معقد وشائك، خاصة أن الشرق الأوسط يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة، فضلاً عن ازدياد الطلب على المياه بشكل متسارع.[62] والواقع الجيوبوليتيكي يشير إلى أن أهم مصادر المياه في المنطقة العربية تقع خارجها، بالتالي تتنافس على استخدامها دول متعددة؛ مما يزيد من حساسية الموقف، ويؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه. ويكفي أن نعلم أن الحد الأدنى للاستقرار المائي هو 1000 متر مكعب للفرد سنوياً، وذلك لتحقيق مستوى معيشي معقول، في حين أن متوسط حصة الفرد العربي بلغ عام 1990 حوالي 1,308 أمتار مكعبة، وبحلول عام 2025 سيكون 610 أمتار مكعبة فقط، وهو فرق كبير بمقارنته بمعدل الاستهلاك العالمي للفرد الذي يبلغ 13,000 متر مكعب سنوياً،[63] وقد أكد إسماعيل سراج الدين؛ نائب رئيس البنك الدولي، ذلك حين أشار إلى خطورة الوضع بالمنطقة، وأوضح أن نصف شعوبها لا يرقى نصيبهم إلى الحد المتعارف عليه دولياً وهو 1000 متر مكعب سنوياً للفرد.[64]

أزمة المياه في الأحواض الرئيسية بالمنطقة

يتركز جوهر الصراع حول مياه الأنهار، وتعتبر أنهار النيل والفرات والأردن ومياه الجنوب اللبناني المحاور الرئيسية للأزمة المائية في الشرق الأوسط، لأن معظم منابعها تقع في دول غير عربية لها مطامع وطموحات

إمبريالية بالمنطقة، وهي المعروفة بالضلع الثالث في الصراع العربي - الإسرائيلي.

أولاً: حوض النيل

يخترق نهر النيل عشر دول أفريقية: أثيوبيا، كينيا، أوغندا، زائير (جمهورية الكونجو الديمقراطية - حالياً)، رواندا، بوروندي، تنزانيا، إريتريا، السودان ومصر، ويبلغ طوله، من أقصى منابعه على بحيرة فكتوريا نيانزا وحتى يصل إلى مدينة رشيد المصرية، حوالي 6800 كم. وتقدر مساحته بحوالي 2,900,000 كم مربع وهو ما يقارب عشر مساحة القارة الأفريقية. ويمكن تقسيم منابع النيل إلى قسمين: [65] أولهما المنابع الاستوائية، وتشمل بحيرة فكتوريا وبحيرة إدوارد وبحيرة ألبرت وبحيرة كيوجا، بالإضافة إلى مجموعة نهر سمليكي، التي يقع أغلبها داخل أراضي جمهورية الكونجو الديمقراطية وأوغندا، ونهر سمليكي يصب في بحيرة ألبرت. وبسبب كثرة السدود والمستنقعات وارتفاع نسبة البخر في هذه المنطقة، فلا يمر من كمية الخمسين مليار متر مكعب التي يجمعها النهر وتصل إلى النيل الأبيض في السودان سوى 14 ملياراً. والثاني هو منابع هضبة الحبشة، وتشمل النيل الأزرق – وهو المصدر الأساسي لمياه النيل حيث لا يفقد منها شيئاً بسبب البخر أو المستنقعات – ونهر السوباط ونهر العطبرة.

وتعتبر العلاقات المائية بين دول الحوض شبة مستقرة، فبمقتضى الاتفاقات المائية المبرمة مع السودان عامي 1929 و1959 تحصل مصر على

حصتها المائية المقررة التي تبلغ 55,5 مليار متر مكعب/ السنة، ويحصل السودان على 18,5 مليار متر مكعب/ السنة، وذلك وفقاً للمتوسط السنوي لتصرف النهر عند أسوان، وقدره 84 مليار متر مكعب/ السنة، كما تحصل باقي دول الحوض أيضاً على حصصها المقررة وفقاً لما قررته البروتوكولات والاتفاقيات والمذكرات المتبادلة التي تعهدت بها.[66]

وتعد الاتفاقيات السابقة محور الخلاف بين دول الحوض، فقد رفضت دول أعالي النيل الالتزام بها بمجرد استقلالها لأنها أبرمت في ظل الاستعمار، رغم أن المادتين 11 و12 من معاهدة فيينا 1978 قررتا استمرار سريان هذه الاتفاقات وفقاً لقواعد التوارث الدولي.[67]

جدير بالذكر أن متخصصين كثيرين يرون أن اتفاقية 1959 تقدم نموذجاً كاملاً ومثلاً رفيعاً لما قد يصل إليه التعاون والإخاء وحسن الجوار بين الدول، ويعتبرونها مثلاً صالحاً للاتفاقيات التي تعقد بين الدول المشتركة في نهر دولي، وتعد الأحكام الواردة فيها تطبيقاً سليماً للعرف الدولي المستقر في هذا الشأن.[68] وقد خفف من حدة التوتر حول تلك المشكلة إبرام اتفاقية القاهرة عام 1993 في أعقاب مؤتمر القمة الأفريقي التي أدرجت فيها بعض البنود عن وادي النيل، وتم تكوين لجنة مشتركة بين الأطراف المعنية لم تصل بعد إلى تحرك إيجابي، لكنها خففت من التوتر وأرست قواعد لحسن الجوار فضلاً عن تأكيدها عدم الإضرار بمصالح الطرف الآخر.[69] وجدير بالذكر أنه منذ عام 1995 بدأ وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل، بتشجيع من البنك الدولي، الإعداد لشكل جديد للتعاون بين دول الحوض، أطلقوا عليه اسم: "مبادرة

حوض النيل " (Nile Basin Initiative) كما خصص برنامج الأمم المتحدة للتنمية مبلغ 3 ملايين دولار في عام 1996 لتمويل المشروع .

ولهذا المشروع هدفان : على المدى البعيد ؛ تمهيد الطريق لدول الحوض لإنجاز ما قد يحقق ويحدد حقوقاً عادلة لكل الدول المشاطئة ، ولتحسين استخدام مياه النيل من أجل فوائد اقتصادية واجتماعية مثلى ومستديمة لشعوب الحوض . وعلى المدى القريب : الوصول إلى إطار تعاوني إقليمي مقبول من جميع دول الحوض لتعزيز التعاون في الإدارة والتخطيط المتكامل للمياه . وإن كنا نعتقد أن نجاح مثل تلك المحاولات يرتكز أساساً على فهم دول الحوض واقتناعها بفكرة اقتسام الفوائد من المياه ، وعدم التمسك بالتقسيم المتساوي للحصص الذي لا يمكن تطبيقه ؛ لعدة عوامل تعطي الحق لإحدى الدول في الحصول على نصيب أكبر من بقية الدول ، كعدد السكان والعوامل الجغرافية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية . . . إلخ .

التهديدات الإسرائيلية : برزت أطماع إسرائيل في مياه النيل منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في " بال " عام 1897 ، وجميع المعلومات تؤكد أنها لم تتخل عن أطماعها تلك التي تنصب على مياه النيل ، وفي حال الفشل تستهدف المياه الجوفية ، وإن كانت تفضل الحصول على المصدرين معاً .[70] لذلك سارعت إسرائيل إلى التعاون مع واشنطن في مجال التكنولوجيا المائية ، إضافة إلى توليها القيام بمشروعات في أثيوبيا لحساب البنك الدولي تمثل تنفيذ 40 مشروعاً مائياً على النيل الأزرق ، وتشمل إنشاء 26 سداً لري 400 ألف هكتار وإنتاج 38 مليار كيلو وات ، وتستلزم

هذه المشروعات 80 مليار متر مكعب من الماء تأتي على حساب السودان، وكان هذا التعاون تتويجاً لتآمر سري بينهما، حيث قدمت إسرائيل القنابل العنقودية وطائرات "الكفير" للجيش الأثيوبي، مقابل سماح السلطات الأثيوبية باستئناف هجرة يهود "الفلاشا" إلى إسرائيل.[71]

ثانياً: حوضا الفرات ودجلة

المنبع الرئيسي لنهري الفرات ودجلة هو هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا، ويبلغ طول نهر الفرات 2800 كم، وذلك من نقطة انطلاقه في الأراضي السورية وحتى يدخل العراق ويلتقي مع نهر دجلة عند "القرنة"، أما نهر دجلة فيبلغ طوله 1800 كم، ويشكل النهران عند التقائهما نهر شط العرب.

يأتي التهديد الرئيسي في هذين الحوضين من الطرف التركي، فتركيا تسعى إلى فرض وجهة نظرها في السياسة المائية للمنطقة بمساندة من الغرب إن لم يكن بتواطئه الصامت، ورغم أن البنك الدولي يرفض رسمياً تمويل المشروعات المائية التركية ما لم تتوصل إلى اتفاق مع الدولتين المتاخمتين لها حول تقاسم المياه وإدارتها، فإن الدول الغربية تمد تركيا بالمساعدات والقروض، مما يوفر لها تأسيس صندوق قومي يشمل القطاعين العام والخاص، ومخصص لمشروع تطوير وترويض منابع دجلة والفرات الذي تزيد تكلفته الإجمالية على 30 مليار دولار.[72]

وقد فجرت تركيا مقدمات الصراع مع سوريا والعراق عندما افتتح سد أتاتورك ونفذت المرحلة الأولى في ملء خزانه في كانون الثاني/ يناير

1990 ، فبعد 24 ساعة فقط من بداية عملية ملء الخزان هبط منسوب النهرين بمقدار متر عند الحدود السورية ، وبعد مرور أسبوعين تأثرت المحاصيل ، ووقعت خسائر كبيرة في سوريا ، وتحمل العراق خسارة تقدر بنسبة 15٪ من المحصول نتيجة لانقطاع ورود المياه .[73] وتؤكد تركيا من جانبها أن نهري الفرات ودجلة ليسا نهرين دوليين ،[74] ومن المؤكد أن قبول تلك النظرة يتيح لها حرية إدارة النهرين كما تشاء ودون اعتبار لمصالح سوريا أو العراق ، وبما يحقق لها رغبة أن تصبح " سلة الغذاء " في الشرق الأوسط . وتحتفظ تركيا لنفسها باستخدام سلاح المياه كورقة ضغط ومساومة رغم النفي الرسمي لذلك ، فالإمكانية قائمة ، لاسيما في ظل الاستمرار في مشروع " الجاب " ، دون التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه الفرات وتنظيم استغلالها ، فضلاً عن الإشارة إلى إمكانية تزويد إسرائيل بالمياه على غرار ما قامت به أنقرة في منتصف آذار/ مارس 1990 عندما وافقت على مد إسرائيل بنحو 25 مليون متر مكعب من المياه سنوياً لسد عجزها في المياه . وترهن تركيا التعاون في مجال المياه بحدوث تقارب في وجهات النظر بشأن المسائل السياسية والأمنية الأخرى .[75]

ثالثاً : حوض نهر الأردن ومياه الجنوب اللبناني

ينبع نهر الأردن من جبل الشيخ بلبنان ، على ارتفاع 2814 متراً فوق سطح البحر ، ويبلغ طوله 360 كيلومتراً ومساحة حوضه 11.55 كيلومتراً مربعاً ، تملك الأردن منه حالياً 54٪ وسوريا 29.5٪ وإسرائيل 10.5٪ ولبنان 6٪ . ومن نسبة الـ 10.5٪ التي تملكها إسرائيل يقع 3٪ فقط داخل

حدودها، أما الباقي وقدره 7.5٪ فيقع في الضفة الغربية.[76] ويعتبر نهر اليرموك الرافد الرئيسي لنهر الأردن كما أنه يمثل الفاصل الطبيعي بين سوريا والأردن، وأيضاً يفصل إسرائيل عن الأردن.

حول هذا المجرى المائي المتواضع الذي لا يزيد تصريفه على 1.5 مليار متر مكعب سنوياً من المياه، تتركز أكثر حالات النزاع حول المياه خطورة وقابلية للتطور في اتجاه الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل. وأشارت الدلائل إلى أن الحوض قد واجه أزمة حقيقية عام 2000؛ فحاجة إسرائيل من المياه قد زادت على 50٪ عما كان سائداً في أوائل التسعينيات، بينما عانى الأردن نقصاً وصل إلى 20٪. هذا في الوقت الذي تم فيه استغلال الجزء العلوي من نهر الأردن بأقصى درجة ممكنة.[77] ويؤكد الوضع في نهر الأردن، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الحديث عن حروب المياه ليس عبثاً أو ترفاً فكرياً، فمن جانب تبنت سوريا بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لتحويل نحو 40٪ من مياه اليرموك إليها، وإذا لم يتم ذلك بالاتفاق مع الأردن فإن احتمالات النزاع بينهما قائمة، لأن تنفيذ هذه المشروعات يعني فقد الأردن لكميات غير قليلة من المياه.[78]

ومن جانب آخر، فإن العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية غير مستقرة رغم اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين في وادي عربة عام 1994، وخاصة فيما يتعلق بالمياه، ففي آذار/ مارس 1999 تراجعت إسرائيل عن التزامها وفقاً للمعاهدة بتزويد الأردن بما قيمته 55 مليون متر مكعب سنوياً، وقررت، من جانب واحد، تقليص الكمية إلى 18 مليون متر مكعب، فنتج عن ذلك

حالة من الذعر المائي في الأردن، وبالذات تجاه مياه الشرب المستوردة من سوريا التي كانت تعاني، بدورها، مواجهة محتملة مع تركيا، فتضاعفت أسعار المياه، وبالذات المعدنية منها، أضعافاً مضاعفة.[79]

وتعتبر المياه اللبنانية محوراً رئيسياً في أجندة إسرائيل ونموذجاً واضحاً لحالة الاستيلاء، فبعد اجتياحها للجنوب اللبناني عام 1978 واحتلالها مناطق واسعة في شمال الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية أطلق عليها فيما بعد اسم الشريط الحدودي، قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ عدد من المشروعات المائية لتسهيل سرقة مياه الجنوب باتجاه شمال فلسطين.[80] وتستغل إسرائيل حالياً، وبصورة كاملة، مياه نهر الحاصباني والوزاني، وبمعدل يتجاوز في معظم الأحيان مقدار 145 مليون متر مكعب سنوياً،[81] ولذلك تصدت عام 1966 للمشروع العربي القاضي بتحويل مياه ينابيع النهرين في لبنان وسوريا، واعتبرت الإقدام على عمليات التحويل عدواناً مباشراً عليها.[82]

أما نهر الليطاني فله وضع خاص، إذ يقدر معدل التدفق الطبيعي للنهر بنحو 920 مليون متر مكعب/ السنة، وتتميز مياهه بعذوبتها، وتسعى إسرائيل بشدة نحوه، وتستولي على حوالي 500 مليون متر مكعب من مياهه سنوياً. لذلك فإننا نميل إلى أن الانسحاب من لبنان لا يعني استغناء إسرائيل عن المياه اللبنانية، وإنما يمكن تصور وجود مخطط آخر لتلك المياه في الأجندة الصهيونية، سوف تظهره الأحداث. وقبل انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني توقع البعض ذلك[83]: «إن سياسة الترهيب التي تتبع ستنحسر قريباً لتحل محلها سياسة الترغيب المقننة، إذ سيكون هدف إسرائيل في السنوات المقبلة الترويج لنظرية الارتباط الجوفي بين الليطاني

والأردن لإكراه لبنان على التوقيع على اتفاق يقر لها بحصة مشروعة في مياه الليطاني».

الأبعاد المختلفة للأزمة

مما يزيد التشابك والتعقيد في الوضع المائي في الشرق الأوسط، وجود مجموعة كبيرة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور تلك الأزمة؛ ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. البعد المناخي المتغير: تعتبر المنطقة العربية أكثر المناطق المرشحة لشبح الجفاف، وتصنيفها الجغرافي يضعها ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث يقع الجزء الأكبر من أراضيها في مناطق يسودها المناخ الجاف أو المناخ الصحراوي. والمصدر الرئيسي للمياه في أكثر دول المنطقة يتمثل في المياه السطحية، كالأنهار والبحيرات والينابيع، إضافة إلى مياه الأمطار التي لا تسقط إلا على مساحة محدودة من المنطقة تتركز في المرتفعات وسلاسل الجبال في أقصى الشمال وأقصى الجنوب، وتتسم بالتذبذب. وقد أدى الجفاف الذي شهدته المنطقة إلى زيادة نسبة فقر الكثير من الجماهير العربية ذوي القدرة الشرائية المتوسطة والضعيفة، فضلاً عن ربط سياسات معظم الدول العربية بالمؤسسات المالية الدولية.[84]

ويمكن اعتبار مناخ الشرق الأوسط سبباً رئيسياً في أزمته المائية، فالجفاف أدى إلى التصحر وما له من آثار سلبية على البيئة وما عليها من كائنات حية، أضف إلى ذلك التوزيع غير المتوازن للمياه، فسكان

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقاربون 5٪ من سكان العالم، ويملكون أقل من 1٪ من المصادر المائية المتجددة في العالم. [85] أدى هذا إلى مشكلة أخرى هي التملح، وما يفضي إليه من عدم صلاحية المياه للشرب أو الاستخدام الزراعي، وأنتج أوضاعاً غذائية حرجة في المنطقة. فقلة المياه تعتبر أكبر عقبة تقف أمام التوسع الزراعي. [86]

2. البعد السياسي: نتيجة لتقاسم مياه المنطقة بين دول عدة، معظمها غير عربية، برزت المياه كسلاح سياسي وورقة ضغط يمكن استخدامها للمساومة حول قضايا متعددة؛ فمثلاً في حوض النيل تتضح مظاهر المساومة والتهديد في ترديد الجانب الأثيوبي قدرته على تحويل مياه النيل عن مصر، مما خلق تراثاً فكرياً فحواه أن أثيوبيا مصدر دائم لتهديد مصر عن طريق مياه النيل، لذلك اتبعت مصر خلال فترتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي سياسة تبني الحركات المضادة للنظام الأثيوبي، كمساعدة الحركة الإريترية، وتشجيع فكرة الصومال الكبير، ومطالبة مسلمي أثيوبيا بالثورة حتى تضعف قوة أثيوبيا وتمنعها من التهديد بمياه النيل، أضف إلى ذلك تصريح الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات استعداد بلاده للحرب إذا اتخذت أثيوبيا أي إجراء للتدخل في مياه النيل. [87] أما في الثمانينيات فقد أعلنت مصر حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأثيوبيا واحترام اختيارها السياسي، وأكدت أن أثيوبيا القوية هي أحد عوامل الاستقرار السياسي في القرن الأفريقي. [88] هكذا نجحت

أثيوبيا في استخدام ورقة التهديد بمياه النيل للمساومة حول مصالحها في منطقة القرن الأفريقي.

الواضح من القراءة المتأنية للوضع في حوض الفرات أن الأزمة بين دوله في واقعها هي أزمة سياسية، ويتم استخدام المياه فقط كورقة ضغط. فتركيا لديها موارد مائية تبلغ حوالي 185 مليار متر مكعب لا تستهلك إلا نصفها تقريباً، لذلك يمكن اعتبار المشروعات التي تمت والتي مازالت في الأجندة التركية بمثابة رد فعل سياسي لبعض المواقف التي من أبرزها التوتر الناشئ عن إسقاط طائرة مسح تركية داخل الأراضي السورية في تشرين الأول/ أكتوبر 1989 من قبل طائرات ميج سورية، ومطالبة تركيا بتعويضات قدرت بحوالي 14.5 مليون دولار، فضلاً عن الضغط التركي على سوريا والعراق من أجل وقف مناوشات حزب العمال الكردي على الحدود.[89]

أيضاً قد تستخدم المياه لتحقيق هدف سياسي يتعلق بالأمن القومي لدولة ما، وقد يكون لذلك ما يبرره إذا كانت الدولة تملك تلك المياه أصلاً، أما بالنسبة إلى دولة مثل إسرائيل لا مجال أساساً للاعتراف لا بوجودها ولا بشرعيتها، فلايجوز لها كدولة احتلال - إن جاز إطلاق وصف الدولة عليها - أن تستولي على مياه الدول المجاورة، ومياه الدولة المحتلة لتحقيق أمنها القومي. وتقوم إسرائيل وفقاً للتقديرات بالاستيلاء على 1200 مليون متر مكعب من المياه، بالإضافة إلى استغلال 230 مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا

الأردني، وتستخرج إسرائيل من الآبار الجوفية في قطاع غزة المحتل نحو 200 مليون متر مكعب سنوياً، كما تغتصب ما مجموعه 660 مليون متر مكعب سنوياً من أعالي نهر الأردن تخزنها في بحيرة طبريا، إضافة إلى قيامها بسحب مياه نهر الليطاني اللبناني لمواجهة التزايد السكاني وموجة الهجرة اليهودية السوفيتية إليها.[90]

3. البعد الاقتصادي: إن اعتبار المياه سلعة اقتصادية، وفقاً لاقتصاديات السوق، له مدلولات خطيرة، تتنافى مع خصوصية ذلك المصدر ذي القيمة الاجتماعية والإنسانية في المقام الأول. لذلك سنفرد المبحث التالي لمناقشة هذا الموضوع، وأطروحات البنك الدولي، والرؤيتين العالمية والعربية في هذا الشأن.

4. البعد القانوني: يقصد بذلك مدى وجود اتفاقات مائية تنظم اقتسام المياه واستغلالها بين الدول المشتركة في حوض واحد وفقاً لقواعد وإجراءات محددة. ولا خلاف أساساً حول عدم جدوى بحث تلك المسألة بالنسبة إلى استيلاء إسرائيل على مياه نهري الأردن والليطاني والمياه الجوفية في الضفة والقطاع، فهي ليست مشكلة خلاف حول قواعد تنظم حقوق الاستخدام، وإنما هي حالة سرقة واضحة من جانب دولة محتلة لما يوجد من مصادر طبيعية في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وهو في ذاته انتهاك للقانون والعرف الدوليين. وبالنسبة إلى حوض الفرات، لا توجد اتفاقيات جادة حول استغلال المياه، أضف إلى ذلك نظرة تركيا إلى الفرات ودجلة على أنهما ليسا

نهرين دوليين، وأنها، على هذا الأساس، غير ملزمة بأن تهب مياهها لأحد. غير أن ورقة القضية الكردية أدت إلى أن وقَّع الرئيس التركي تورجوت أوزال عام 1987 في دمشق على بروتوكول للأمن ينص على الاتفاق على التعاون الاقتصادي، وعلى مذكرة تلتزم فيها تركيا بأن تسمح بمرور حد أدنى من مياه الفرات عند الحدود السورية، جاء ذلك لحث سوريا على حل مشكلة الأكراد.

ويعتبر حوض النيل أكثر أحواض المنطقة من حيث البروتوكولات والاتفاقيات المنظمة لاستخداماته التي بدأت منذ عام 1890 وحتى اتفاقية 1959، وتؤكد جميعها التزام أثيوبيا بعدم إقامة أية منشآت أو مشروعات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها التأثير في مياه النيل، وعدم الإقدام على ذلك إلا بعد الاتفاق مع مصر والسودان، وقد حققت اتفاقية 1959 تنظيما أكثر شمولاً للمياه بين مصر والسودان، كما فتحت الطريق لانضمام دول الحوض الأخرى.

ورغم وجود هذا التنظيم الاتفاقي، فإن دول الحوض، فور استقلالها، أعلنت عدم التزامها باتفاقيات أبرمت في عهد الاحتلال، وبما يتعارض مع المستقر بشأن قواعد الاستخلاف الدولي، وقد أعلنت أثيوبيا مؤخراً في 26 شباط/ فبراير 1996 في جريدتها الرسمية أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلاً بموارد النيل وتصريفاته في الإقليم الأثيوبي، أي بالـ 86 مليار متر

مكعب وهي إيراد النهر بأكمله. لذلك أثارت مصر أهمية التنسيق بين دول الحوض بشأن أية مشروعات تقام على النيل أو فروعه، لكن أثيوبيا ردت بأن معاهدة 1959 قد تجاهلت دول الحوض الأخرى، وكان الرد المصري بأن هناك اتفاقاً بين مصر وأثيوبيا عام 1993 يجب الالتزام به، حيث وضع إطاراً للتعاون واستخدام مياه النيل على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه والامتناع عن أي نشاط يضر بمصالح الطرف الآخر، والالتزام بالتعاون والتشاور في المشروعات ذات الفائدة المشتركة.[91]

المشروعات المائية الكبرى وسياسة الكيل بمعيارين

أولاً: المشروعات العربية

1. مشروع السد العالي

يعتبر هذا المشروع المحك الرئيسي لسياسات البنك الدولي في المنطقة العربية في فترة الخمسينيات من القرن العشرين. فقد تقدمت مصر إلى البنك بطلب تمويل مشروع السد العالي، وبعد أن أجرى البنك دراساته الخاصة، تأكد أن المشروع سليم من الناحية الفنية، وأنه يحقق فائدة اقتصادية كبيرة. بناء على ذلك تقدم البنك في نهاية عام 1955 بعرض لتمويل المكون الأجنبي لتكاليف السد، بحيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتقديم معونة توازي ربع التكاليف، غير أنه، بعد سبعة أشهر من الموافقة، سحب البنك العرض! وكان البنك، قبل سحب

العرض، قد اقترح أن يتم التمويل على مرحلتين: يقدم البنك في المرحلة الأولى مبلغ 200 مليون دولار في صورة إعانة، تقدم منها واشنطن 56 مليوناً، وبريطانيا 14 مليوناً. كما وضع البنك شروطاً لإجراء القرض كان مؤداها أن تصبح المالية المصرية تحت رقابة دورية من البنك، وبذلك تصبح قدرة مصر على الاقتراض محدودة. وأيضاً يكون له حق المشاركة في اختيار مقاولي المشروع، وأن يتم تقديم قرض المرحلة الثانية عند إتمام أعمال المرحلة الأولى. وبالطبع أثارت تلك الشروط، وخصوصاً شرط التمويل على مرحلتين، شكوك الحكومة المصرية وتخوفها من أن يكون القرض سبيلاً إلى إحكام السيطرة على الاقتصاد المصري وإجبار مصر على تغيير سياستها الخارجية.

أسباب سحب التمويل والرد عليها:

أ. تأسست حجة البنك في رفضه لتمويل المشروع على أن الاقتصاد المصري غير قادر على تحمل نتائج بناء السد، رغم تأكيد يوجين بلاك رئيس البنك لوزير الخارجية المصري آنذاك ثقة البنك في الاقتصاد المصري.[92]

أضف إلى ذلك أن المشروع أجريت حوله دراسات جدوى متعددة للتأكد من فائدته وقدرته الاقتصادية على دعم الاقتصاد المصري في المستقبل. فقد تم تحويل المشروع بعد أن تقدم به المهندس المصري اليوناني أدريان دانينوس إلى هيئة من أساتذة الجامعة ومهندسي سلاح المشاة بالجيش، ثم أحيل بعد أن أقرته الهيئة إلى وزارة الأشغال العمومية فأقرته، ثم أحيل أمر التصميم إلى لجنة دولية مكونة من

خبراء من الولايات المتحدة (لورانز ستراوب، وكارل ترزاكي، وس. ستيل)، وفرنسا (أندريه كوين)، وألمانيا (ماكس بروس)، وقد أقرته. [93]

ب. يرى البعض أن السبب الرئيسي وراء سحب العرض كان اشتراط البنك أن تتوصل مصر والسودان إلى اتفاقية حول تقسيم مصادر المياه وحول تعويض السكان المهجرين بسبب غمر المياه لبعض المقاطعات، لذلك رفض البنك تمويل السد تاركاً للسوفييت تمويله. [94]

ويكفي لدحض هذا الرأي أن نشير إلى أنه، بعد أن وقعت مصر مع الاتحاد السوفيتي اتفاقيتي تمويل السد (الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1958، وتقضي بإقراض مصر مبلغ 400 مليون روبل لتنفيذ المرحلة الأولى، والثانية في تموز/ يوليو 1959، وتقضي بإقراض مصر مبلغ 500 مليون روبل إضافية لتمويل المرحلة الثانية)، [95] عقدت حكومتا مصر والسودان الاتفاق المسمى "اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل"، بغرض تقسيم الفائدة المائية المتوقعة من بناء السد والمقدرة بـ 22 مليار متر مكعب، بحيث تحصل مصر على 7.5 مليارات متر مكعب والسودان على 14.5 مليار متر مكعب، كما التزمت الحكومة المصرية بدفع مبلغ 15 مليون جنيه مصري تعويضاً شاملاً عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين أمام السد العالي. [96]

جـ. لم تنجح عملية سحب العرض في إحباط الفكرة، إلا أنها أحدثت بعض الصدى لدى الحكومة المصرية التي أصبحت ترتاب في أي نقد

يوجه للمشروع، وتنظر إليه على أنه قد يكون مدفوعاً من جهات تعارض المشروع، وكان أهم تلك الانتقادات أن الفاقد من الماء عن طريق البخر والتسرب سيكون كبيراً جداً بحيث يكون ملء الخزان صعباً، وربما لا يمتلئ أصلاً، لكن لم يحدث ذلك، فقد امتلأ الخزان لقرابة منتهاه بعد خمس سنوات من إنشائه، كما أن معدلات البخر والتسرب لم تزد على ما توقعه المسؤولون عند بناء السد.[97]

لاشك إذاً في أن سحب العرض إنما كان لأسباب سياسية؛ فقد أقحم المشروع منذ بدايته في خضم الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت، باعتبارها أكبر ممولي البنك، استخدام ورقة تمويل السد للضغط على مصر للانضمام لحلف بغداد الذي كانت قد أقامته لتأمين الشرق الأوسط من الخطر السوفيتي، والدليل أنها عندما فشلت في الضغط على مصر لدخول الحلف، جعلت البنك يسحب العرض ثم أعلنت حرباً اقتصادية صريحة ضد مصر. خاصة بعد أن عقدت مصر عام 1955 صفقة مع الاتحاد السوفيتي لتزويدها بالأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية عن طريق تشيكوسلوفاكيا، بعد أن رفض الغرب ذلك بحجة أن مصر ستستخدم تلك الأسلحة ضد إسرائيل.

2. المشروع السوري "تجفيف الغاب"

تقدمت سوريا إلى البنك الدولي في عام 1950، طالبة منه الإسهام في تمويل عدة مشروعات لخدمة أمنها المائي، وكان أحد تلك المشروعات هو مشروع تجفيف الغاب الذي يهدف إلى تجفيف مساحة كبيرة من مناطق

المستنقعات، وتحويلها إلى أراض صالحة للزراعة، وقد أبدى البنك استعداده للتمويل بعد إجراء دراساته للنواحي الفنية للمشروع.

وأشارت الدراسات إلى أن المشروع يؤدي إلى استخدام نهر العاصي الذي ينبع من لبنان، ويجري شمالاً عبر سوريا مشكلاً الحدود السورية - التركية، ثم يدخل إلى الأراضي التركية قبل أن يصب في البحر المتوسط، وهكذا توجد ثلاث دول متشاطئة معنية بالموضوع. لذلك أوضح البنك لسوريا أنه لابد قبل تمويل مشروعات تتعلق بمجرى مائي مشترك أن يتأكد أن المشروع لن يسبب ضرراً لأي متشاطىء آخر، وأنه لا توجد احتجاجات جوهرية من المتشاطئين ضد تمويل البنك للمشروع، وأن المشروعات لن تؤثر في قدرة المتشاطئين على استخدام المياه.

وأكد البنك لسوريا نيته عدم قبول أي رفض تام للمشروع من أي دولة من دول المجرى، ومن ثم سوف يهمل أية اعتراضات لا دليل عليها.

وشرع البنك في إجراء دراسات شاملة للمشروع السوري من جميع الجوانب التي يحتمل الاعتراض عليها، سواء كانت قانونية أو فنية، وفي النهاية أكدت الدراسات أنه لا توجد أي أخطار على المشروع من دولة مجرى أعلى النهر، كما أنه سيكون ذا فائدة اقتصادية كبيرة لوادي النهر الواقع في أسفله حيث سيمكن من السيطرة على الفيضانات الشتوية.[98] هكذا تأكد البنك من جدوى المشروع، وبدأ بالفعل المفاوضات مع سوريا لتحديد قيمة القرض اللازم للتمويل، ولكن فجأة صدر اعتراض تركي على المشروع مؤكداً عدم استيفائه للمواصفات الفنية المطلوبة، وبما يسبب

آثاراً ضارة لها، باعتبارها دولة أسفل النهر، ورغم أن دراسات البنك أكدت سلامة المشروع، وعدم الالتفات لاحتجاجات أو رفض كامل لا دليل عليه، فإنه فور الاعتراض التركي تم تجميد تمويل المشروع.[99] إن تركيا تسعى إلى فرض وجهة نظرها على السياسة المائية للمنطقة بمساندة من الغرب، إن لم يكن بتواطئه الصامت.[100]

3. مشروع سد الوحدة

المشروع المائي الرئيسي بالنسبة إلى المملكة الأردنية الهاشمية هو سد الوحدة في المقرن على نهر اليرموك، هذا المشروع الذي يعود إلى عام 1953 يرمي إلى احتجاز 225 مليون متر مكعب من الماء سنوياً، مما يتيح إمكانية ري 3500 هكتار في وادي نهر الأردن، إلى جانب الـ 16500 هكتار المروية حالياً، وزيادة كميات المياه الصالحة للشرب في منطقة عمّان زرقاء (1,5 مليون نسمة) بمقدار 50 مليون متر مكعب، وفضلاً عن ذلك من المزمع إقامة محطة توليد كهرباء مائية طاقتها 8 ميجاوات لحساب سوريا وفقاً لنصوص الاتفاقية المبرمة بين الدولتين في أيلول/ سبتمبر 1987، ولايزال هذا المشروع مؤجلاً* نظراً إلى أن الجهات الممولة - ومنها البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية - ترفض التمويل «ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل على تقاسم مياه اليرموك».[101]

* دشن العاهل الأردني الملك عبدالله والرئيس السوري بشار الأسد في يوم 9 شباط/ فبراير 2004 حجر الأساس لمشروع سد الوحدة على نهر اليرموك في منطقة المقرن. وتبلغ تكاليف السد 94 مليون دولار، وتبلغ سعته 110 ملايين متر مكعب من المياه سنوياً، منها 80 مليون متر مكعب للأردن، ويتوقع الانتهاء منه عام 2005، أما المرحلة الثانية من المشروع فسوف تبدأ عام 2006. (المحرر)

ولا يستثمر الأردن حالياً أكثر من 40٪ من حصته في مياه نهر اليرموك،[102] وذلك لعجزه عن استعمال مخصصاته من المياه ما لم يقم بتخزينها ثم نقلها للاستخدام، حيث تتدفق معظم مياه النهر في شكل سيول شتوية، والحل الوحيد هو بناء سد الوحدة للقيام بهذا الغرض.

ويرى البعض[103] أن هذا السد يكتنفه كثير من المعوقات؛ فمن الناحية السياسية ليست الضفة الشمالية لنهر اليرموك تحت سيطرة الأردن، بل تحت سيطرة سوريا (هضبة الجولان) وإسرائيل. ومن الناحية الاقتصادية، تبلغ نفقة بناء السد حوالي 10.5 مليارات دولار (تقديرات تكلفة السد بالاشتراك مع سوريا). أضف إلى ذلك أن نهر اليرموك هو المصدر الحيوي لإسرائيل، فهي تستفيد بحوالي 100 مليون متر مكعب من مياهه، وبالتالي لابد أن تعرقل إنشاءه كما فعلت من قبل عندما رفضت بناء سد خالد بن الوليد، الذي كان قد تم تنفيذ مرحلته الأولى في عام 1966، إلا أن الغارات الإسرائيلية دمرته تماماً في 17 نيسان/ إبريل 1967. ورغم التطلع إلى نموذج جيد لعلاقات الأردن وسوريا من خلال اتفاق سد الوحدة الموقع في عمَّان عام 1987، فمازال الأردن يشكو من أن سوريا تستغل نحو 200 مليون متر مكعب سنوياً، أي أكثر من ضعف الكمية المخصصة لها من مياه اليرموك في خطط تقسيم المياه السابقة، بما فيها خطة جونستون عام 1955 المقدرة بـ 90 مليون متر مكعب سنوياً كحد أقصى، في حين ترفض سوريا هذا الادعاء مستندة إلى أمرين: عدم موافقة الدول العربية على مشروع جونستون، والتزامات الأردن النابعة من اتفاق سد الوحدة.[104] والواقع أن سد الوحدة وإن لم يتحقق بسبب عدم توافر المال

المطلوب، وبسبب الضغوط التي مارستها إسرائيل على واشنطن، وضغوط الأخيرة على البنك الدولي، فإن المادتين السادسة والسابعة من اتفاق سد الوحدة تلزمان الأردن بحق سوريا في الاحتفاظ بحصة من مياه اليرموك لا تقل عن 156,14 مليون متر مكعب، كما يحق لها الاستئثار بكل مياه الينابيع التي تتفجر فوق مستوى 250 متراً.[105]

ثانياً: مشروعات دول المنابع

1 . المشروعات الأثيوبية:

تعتبر أثيوبيا هي المجهول الأكبر في حوض النيل، وسيتزايد دورها تأثيراً في المستقبل، فرغم أن معظم زراعتها تقوم على المطر، فإنها تبذل قصارى جهدها لإنشاء مجموعة من السدود على نهر النيل جديرة بتهديد حصة مصر والسودان من المياه، حيث تمثل المياه الواردة إلى مصر من أثيوبيا وحدها 85٪ من إجمالي حصتها من مياه النيل.[106] يتم ذلك بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعونة فنية إسرائيلية. ومما يؤكد مساهمة البنك في تمويل تلك المشروعات:

أ. قيام البنك بتمويل مشروع سد فنشا عام 1975، ودون التقيد بالحصول على موافقة بقية دول الحوض.

ب. إعلان شركة تاحل الإسرائيلية المسؤولة عن تطوير المصادر المائية في إسرائيل قيامها بمشروعات في أثيوبيا لحساب البنك الدولي.[107]

جـ. قامت مجموعة من الخبراء الإسرائيليين بإجراء دراسة جدوى لنقل 3 مليارات متر مكعب من مياه النيل بهضبة الحبشة عبر خطوط أنابيب تخترق أراضي إريتريا، مروراً بالبحر الأحمر فخليج العقبة، مخترقة ميناء إيلات حتى تصل إلى منطقة النقب، حيث يتم استقبالها وضخها عبر محطات تقام لهذا الغرض إلى جميع أنحاء فلسطين المحتلة، وذلك بتكلفة تصل إلى 5 مليارات دولار. وأعلنت أثيوبيا موافقتها على نقل مياه النيل إلى إسرائيل بناء على تلك الدراسة، مقابل المساعدات التي يقدمها لها البنك الدولي لإنجاز مشروعاتها على منابع النيل. وشوهد بالفعل مهندسون إسرائيليون يجرون اختباراً للتربة في منطقة آبي وبحيرة تانا بالقرب من النيل الأزرق، وقد وجهت مصر، فور علمها بذلك، تحذيراً إلى إسرائيل وأثيوبيا في 7 كانون الثاني/ يناير 1990 بعدم العبث بمياه النيل، وطالبت أثيوبيا بتفسير مدى تأثير السدود التي تبنيها على بحيرة تانا في تدفق المياه إلى النيل الأزرق، ورغم أن الرد الأثيوبي جاء مطمئناً فإن الرئيس مبارك طاف جواً بمنطقة السدود الأثيوبية ليطمئن بنفسه على أن مصر لن تتأثر بها.[108]

لماذا أثيوبيا؟ وبمعنى آخر لماذا لم يطالب البنك أثيوبيا قبل الموافقة على التمويل بضرورة التنسيق مع باقي دول الحوض؟ تتضح الإجابة إذا علمنا بوجود نوع من المشاركة الأمريكية ـ الأثيوبية

على المستوى الاقتصادي والتجاري والسياسي والعسكري، وما يحتمل أن تتطور إليه هذه المشاركة في المستقبل على مستوى المفاهيم وعلى مستوى التطبيقات،[109] بحيث يتوقع أن تختار واشنطن أثيوبيا كدولة محورية في منطقة القرن الأفريقي الذي يضم القرن الأفريقي بمعناه الجغرافي بالإضافة إلى دول حوض النيل ومنطقة البحيرات العظمى.

ذلك التحرك الأمريكي في منابع النيل، مضافاً إليه القدرة على توجيه سياسات البنك الدولي لتمويل المشروعات الأثيوبية دون قيد أو شرط، يشير إلى تأييد أمريكي لسياسات أثيوبيا المائية، التي تعلن فيها حقها في استغلال مياه النيل بغض النظر عن تأثير ذلك في باقي دول الحوض.

إن أثيوبيا تعلم جيداً أن سلسلة مشروعاتها تفوق في تأثيرها على مصر والسودان بكثير مشروعات الدول النيلية الأخرى مجتمعة، فمياه النيل الأزرق تمثل 85٪ من مجموع إيراد النهر، ويحتمل أن ينقص إيراده بنسبة 8.5٪ بسبب تلك المشروعات، في حين أن إيراد النيل الأبيض وهضبة الحبشة لا يتعدى 20٪ من إيراد النهر بأكمله بحيث إن مشروعات كينيا وأوغندا وتنزانيا مجتمعة لن تؤثر سلباً بالقدر المحسوس في نصيب مصر والسودان، خاصة أن 19 مليار متر مكعب من المياه تضيع في منطقة السدود.[110]

2. المشروعات التركية :

تؤكد تركيا أن لها السيادة المطلقة على مواردها المائية بحيث لا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات مشكلات دولية، فهي لا تعتبرهما نهرين دوليين، ولكن نهرين تركيين. وقد بدأ تصاعد حدة اللهجة التركية مع بداية السبعينيات، حين لجأت، وبدون التشاور مع سوريا أو العراق، إلى بدء تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم "الجاب" (GAP) على دجلة والفرات وروافدهما، هذا المشروع ينطوي على 13 مشروعاً أساسياً، يتطلب تنفيذها تمويلاً قدره ما يزيد على 30 مليار دولار.[111] ويؤكد أحد المسؤولين الأتراك:[112] أن المياه لا تجري مجاناً، وعلى العرب أن يدركوا ذلك، فقد أصبحت أشح من النفط، وإذا اتبع الأتراك المنطق نفسه، فسيدّعون الحقوق نفسها في النفط العربي كما يدّعي العرب حقوقاً في المياه التركية. ورغم أن البنك الدولي قد أعلن رفضه رسمياً تمويل المشروعات التركية[113] ما لم تتوصل إلى اتفاق مع دول المصب، فإن حقائق كثيرة تؤكد مساهمته في تمويل مشروعاتها؛ منها قيام الدول الغربية بمساعدة تركيا على فرض رؤيتها المائية في المنطقة، حيث تمدها بالقروض اللازمة لتوفير إنشاء صندوق قومي يشمل القطاعين العام والخاص ويخصص لمشروع ترويض منابع دجلة والفرات.[114] وغلبة الاعتبارات السياسية، لكي تتحول إلى الدولة المحورية في المنطقة، وفقاً للسياسة الأمريكية التي تتبع النهج نفسه مع أثيوبيا في حوض النيل. إن دولة تحاول تطوير مصادرها المائية لابد أن تعاني شحاً في تلك المصادر،

لكن تركيا لا تشكو عجزاً، حتى إن كانت مواردها غير موزعة جيداً حسب المناطق والمواقيت؛ إذ إنها تبلغ سنوياً 185 مليار متر مكعب، يوفرها 26 حوضاً نهرياً مستقلاً، علاوة على دجلة والفرات اللذين يوفران ثلث تلك المياه السطحية فقط، ومن كل تلك الموارد لا تستهلك تركيا سوى 95 مليار متر مكعب سنويا![115]

والمقابل نفسه الذي قدمته أثيوبيا نظير تمويل مشروعاتها، تقدمه تركيا من خلال خدماتها لإسرائيل لدفع مسارات تقدمها ونموها، حيث ترى تركيا أن أسباب التوسعات الإسرائيلية ترجع إلى نقص مواردها المائية، وأن وقف تلك التوسعات يأتي من توفير المياه لإسرائيل، من خلال اعتبار المياه سلعة لها ثمن وقابلة للتصدير! لذلك تبنت تركيا ما يعرف بمشروع السلام الذي يتلخص في نقل جزء من مياه نهري سيحون وجيحون التركيين بواسطة خطي أنابيب إلى دول الخليج والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا وإسرائيل، وأعلن أشين شلبي وزير الدولة التركي في 15 أيار/ مايو 1991 ضرورة أن يكون التمويل مشتركاً، نظراً إلى ضخامة المشروع، وقد وجهت دعوة ضمنية لدول الخليج لتمويل هذا المشروع.[116] جدير بالذكر أن الإعلام الغربي يعرض المشروع، لكنه في الوقت نفسه يقوم بتسفيه تلك الخطة لأنها قديمة جداً ولا يدعمها إلا دراسة أمريكية تناولت جدواها، فتنفيذ المشروع يعني إعطاء أنقرة وسيلة ضغط دائم على كل جيرانها، بالإضافة إلى صعوبة موافقة الدول العربية على تمرير المياه عبر أراضيها إلى إسرائيل.[117]

وكيف نفسر قيام البنك عام 1965 بتمويل سد في كيبان عند أعالي نهر الفرات بالاشتراك مع سبع دول غربية والجماعة الأوربية،[118] علماً بأن العمل بدأ في السد دون مطالبة البنك بموافقة سوريا والعراق؟ ويعتبر هذا السد الأول في سلسلة سدود مشروع الجاب، الذي يترتب على تنفيذه خفض التصريف السنوي لنهر الفرات بمقدار 16ـ30 مليار متر مكعب في سوريا، وخفضه بمقدار 5ـ16 مليار متر مكعب في العراق، والجزء العائد إلى مجرى النهر من المياه التي ستستخدمها تركيا سيكون ذا نوعية رديئة، وبما أن السوريين سيحولون كميات متزايدة من المياه لسد احتياجاتهم، فإن العراقيين سيواجهون وضعاً أصعب - وقد يثلج ذلك صدر البعض،[119] وينتظر أن يؤدي مشروع الجاب إلى انخفاض منسوب الفرات بنسبة 40٪ بالنسبة إلى سوريا، و90٪ بالنسبة إلى العراق.

إدارة الأزمة في الشرق الأوسط

يتبنى البنك الدولي مجموعة من الحلول والبدائل لإدارة الأزمة المائية عالمياً وإقليمياً، وقد تم طرح تلك الأفكار في سياسته المائية المعلنة عام 1993. وفي نيسان/ إبريل 2000 تم تأييد رؤية البنك من خلال إعلان لاهاي 2000، الذي عقد لوضع رؤية عالمية لمنع حروب المياه المرتقبة. تركز تلك الحلول على ضرورة إدارة شؤون المياه باعتبارها سلعة اقتصادية، وعلى أهمية مشاركة القطاع الخاص لتحقيق تنمية مستديمة لذلك القطاع الحيوي.

وقد حصلت فكرة أن المياه تعتبر مصدراً اقتصادياً على تأييد سريع في المجتمع الدولي منذ عام 1991، وإن كانت تناقض التوقعات الراسخة لدى المستخدم بأن المياه يجب أن تتاح بحرية، لذلك فقد انتشرت الدعوة إلى استمرار حرية المياه في الزراعة، وبخاصة في المناطق الجافة والقاحلة.[120]

ورغم احتمالات نجاح الفكرة في خفض معدلات الاستهلاك ورفع الكفاءة، فمن الطبيعي أن ترسب رد فعل سياسياً كثيفاً من هؤلاء الذين يدركون أنهم قد يفقدون الكثير من جراء هذا التغيير، فالتعامل مع المياه على أنها مصدر اقتصادي وفقاً لمفاهيم السوق، يؤدي حتماً إلى تصورها كسلعة قابلة للبيع والشراء، وبالتالي يحصل عليها من يملك ثمنها، ويحرم منها من لا يملك. لذلك لابد لمن يطرح فكرة تسعير المياه أن يحقق معادلة شديدة الصعوبة والتعقيد؛ وهي التوفيق بين كون المياه سلعة اقتصادية، وكونها سلعة اجتماعية في المقام الأول.

مفهوم البنك حول تسعير المياه

تأتي دعوة البنك إلى تسعير المياه في إطار استراتيجيته لمساعدة الدول النامية، وتقوم تلك الاستراتيجية على عدد من الضوابط التي «تحكم نشاطه ومدى إسهامه في التمويل»، وعلى رأسها مدى كفاءة الدولة في استخدام مواردها، التي يرى البنك أنها لا تتحقق إلا من خلال قوى السوق، ولذلك فإن دعم أسعار بعض السلع كالكهرباء والمياه لا تتيح في رأيه استخداماً رشيداً للموارد تتحدد على أساسه أسعار المنتجات طبقاً

لتكلفتها الاقتصادية .[121] وقد أكد البنك أنه، في ظل الأزمة التي تعانيها بلدان الشرق الأوسط والمتوقع تفاقمها، لابد أن تعمل دول المنطقة على التسعير الكفء للمياه، بتحديد السعر على أساس التكلفة الحدية واستخدام الحصيلة لتوفير الخدمة .[122] وقد نال هذا الاتجاه تأييداً واسعاً، حيث أكدت منظمة اليونسكو أنه من المفاهيم العامة الخاطئة أن المياه سلعة مجانية، بيد أن تعاظم قصورها قد يجعل من الضروري النظر إليها كقيمة اقتصادية .[123]

أيضاً أكدت الدول المشاركة في الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض عام 1992، من خلال بيان دبلن الصادر عن الاجتماع، مفهوم إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية، وضرورة توزيع المياه من خلال إدارة الطلب وآليات التسعير والمعايير المنتظمة .[124]

وفي تقريره " من الندرة إلى الأمان ـ 1995 " ناقش البنك برنامج عمل إلزامياً لدول المنطقة، بهدف تقاسم المياه بين الدول المعنية والحكومات والجهات المانحة للمياه، وقد أشار التقرير إلى خطة لعلاج الأزمة تعتمد على فكرة سوق المياه، وتتلخص على المستوى الوطني فيما يلي :[125] حشد جهود الدولة بمشاركة القطاع الخاص لتطوير المشاركات على المستويين الوطني والمحلي، وإحداث نوع من الوعي الشعبي لتغيير أنماط السلوك بالنسبة إلى المستخدمين، والإدارة المتكاملة لمصادر المياه، للتوفيق بين الطلبات المتنافسة، والاستخدام الأكثر كفاءة للمياه، وخفض التلوث، للحصول على أكبر قيمة وفائدة منها، وذلك من خلال خفض الدعم المقدم لقطاع المياه، وفرض تعريفة مناسبة على المستخدمين تغطي التكلفة الكلية

لخدمات المياه، وأيضاً توفير الحوافز للقطاع الخاص للاستفادة من خبراته في رفع الكفاءة، والبحث عن مصادر مياه جديدة لتحرير الدولة من الاعتماد على إمدادات المياه المحدودة، وذلك بتأسيس سوق عالمية للمياه وأخرى إقليمية ومحلية، تقوم بنقل المياه من أماكن الوفرة المائية إلى أماكن العجز المائي.

وتتلخص على المستوى الدولي في تعزيز المشاركات على المستويين الدولي والإقليمي، لتعظيم التعاون الفني والمالي. وأكد البنك إصراره على الاستمرار في تنفيذ تلك السياسة، والتعامل مع المياه باعتبارها سلعة اقتصادية، بل اعتبر تنفيذ تلك السياسة من أولوياته المهمة.[126] جدير بالذكر أن السياسة الأمريكية في هذا الشأن تتبنى وتؤيد، بدون تحفظ، سياسات البنك الدولي ومقولاته،[127] فقد أعدت جامعة هارفارد الأمريكية دراسة تؤيد نهج البنك، وتتناول أهمية الوضع الراهن للمياه في المنطقة، وتتبنى نموذج تسعير المياه كنموذج اقتصادي بديل لحل مشكلة المياه، وتؤكد أن تحديد استهلاك المياه بقيمة نقدية يعتبر أرخص الحلول المقترحة.[128]

وتجدر الإشارة إلى وجود اتجاه متنام داخل البنك في قطاع مشروعات مياه الري، يشير إلى التسعير كأسلوب للتنظيم، ويؤكد أن شروط إنفاق قرض لتشييد مشروع ري غالباً ما يتطلب التسعير المناسب لمياه الري، أو التسعير الكفء الذي سيساعد على مواجهة الطلب المتزايد للمياه.[129] وحاولت بعض الدراسات وأوراق العمل وضع خطوط إرشادية لتسعير مياه الري تحت مختلف الظروف، بحيث يكون المقياس الأول للأداء هو

الكفاءة وتكاليف التنفيذ والإنجاز ومؤسسات المياه المتاحة، وأيضاً لابد من وضع القيود السياسية واعتبارات العدالة في الحسبان،[130] وأهم مقاييس الكفاءة الاقتصادية لتخصيص المياه وإدارتها في الشرق الأوسط هو حجم الاستخدام الكفء لكمية صغيرة من المياه لتعبئة العناصر الاقتصادية من أجل إنتاج السلع والخدمات، وتشير الدراسة إلى أن عملية إعادة التخصيص لم تتم بما فيه الكفاية في معظم اقتصاديات بلدان المنطقة، مع أن المدرك جيداً أنه لا يوجد خيار أو بديل.[131]

وإذا كان الكثيرون يرون أن أسواق المياه تقدم حلاً، فلابد من الإجابة عن بعض الأسئلة؛ مثل: تحت أي ظروف يمكن لأسواق المياه أن تكون قابلة للتحقق؟ وما هو التأثير الذي ستتركه اللامركزية في الإنتاج الزراعي والاقتصاد؟ وما هي القوى التي تتحرك نحو اللامركزية أو إعادة المركزية؟ الإجابات صعبة ومعقدة وغالباً غير محددة.[132]

مشاركة القطاع الخاص

يؤكد البنك الدولي أن القطاع الخاص هو القائد لمسيرة التنمية في العديد من البلدان النامية في العقود القادمة، وسيصبح عنصراً أساسياً للتنمية المستديمة، وإذا توافر المناخ الملائم يمكن للقطاع الخاص أن يخفف من المخاطر البيئية، وأن يتبنى سياسات تسعى بنشاط نحو التحسين المتواصل للتكامل البيئي، وأيضاً الاعتبارات الاجتماعية وتحويلها إلى استراتيجيات وعمليات فاعلة.[133]

ويرى البنك أن لديه فرصة فريدة لتحقيق تنمية مستديمة بواسطة القطاع الخاص، فيمكنه استخدام قدرته على إقناع الشركاء والقائمين على القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى دوره في مساعدة الدول لتقوية السياسات البيئية وإعادة تشكيل القطاع العام إدارياً ومؤسسياً، وإعداد قواعد وخطوط إرشادية للتأثيرات البيئية المترتبة على مشروعات التنمية وبرامجها، كما يمكن لهيئات مثل مؤسسة التمويل الدولية أن تلعب دوراً مهماً لتنمية القدرات المحلية من أجل توفير الخدمات البيئية، وذلك من خلال الاستثمارات وعمليات الضمان في القطاع الخاص.[134] وتتلخص استراتيجية البنك لتوزيع الأدوار بين القطاعين الخاص والعام فيما يلي:

أولاً، القطاع الخاص: انتقلت استراتيجية البنك في إمدادات المياه الحضرية والصرف الصحي إلى التركيز على مشاركة القطاع الخاص، وخاصة في الاستخدامات ذات الأداء غير الجيد حالياً، تلك المشاركة يمكن أن تأخذ شكل عقد إدارة أو عقد إيجار أو حق امتياز، وقد شجع البنك عقود الإدارة في الضفة الغربية وغزة والأردن ودعمها، ويخطط نحو تشجيعها، بجانب عقود الإيجار، في الجزائر واليمن ودول أخرى بالمنطقة، أما المغرب فقد بدأت في مباشرة برنامج طموح لمنح سبعة امتيازات في مجال إمدادات المياه الحضرية والصحة.[135] ويقدم البنك للدول التي تدرك فوائد مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية خدمات تشمل: النصيحة، والتمويل، والمساعدة في تقليل المخاطر، ودعم المعلومات، وتسوية المنازعات.[136]

وتشير دراسات البنك في هذا الخصوص إلى أن قرارات إدخال القطاع الخاص في مجال المياه تشبه قرارات الخصخصة في أي مجال آخر، غير أن الطبيعة الخاصة للمياه يجب أن تضعها الحكومات في حسبانها عند اختيار العقد وتصميمه حتى ينجح القطاع الخاص، وتضيف أن العديد من القضايا، رغم صعوبتها، لا تقف عائقاً أمام مشاركة القطاع الخاص، لكن إخفاق الحكومة في التوجيه المناسب لتلك القضايا هو الذي قد يزيد المخاطر، سواء في عدم قدرة الحكومة على إيجاد شريك، أو عجز ترتيبات القطاع الخاص عن إنجاز أهداف الحكومة.[137] لذلك على الحكومات إدراك أن أنظمة تخصيص مصادر المياه الشحيحة بين الاستخدامات المختلفة، غالباً غير متطورة ومتعارضة مع الاستخدام الكفء لتلك المصادر، وأن أنظمة المياه والصرف الصحي تتصف بدرجة عالية بأنها سلعة محتكرة، وأن المياه أساسية للحياة، والوصول إليها يجب ضمانه للجميع، مع اعتبار خاص للفقراء، وأن المياه والصحة موكلتان إلى الإدارات المحلية، وفي بعض البلدان يعهد بهما إلى الإدارات البلدية، وأن المياه والصحة في غاية الأهمية للاقتصاد والتنمية الحضرية.

ثانياً، القطاع العام: وفقاً لاستراتيجية البنك، لكي يجري جذب ناجح للقطاع الخاص ولتحسين مستوى الخدمات وكفاءتها، فإن دور القطاع العام في الإمداد بالمياه يجب أن يعاد تحديده، ويكون أكثر محدودية واختلافاً.[138] لكن هذا ليس تهميشاً له، حيث يبقى له دور فاعل في بناء السياسات، والحوافز، والتنظيم الفعال، وإنشاء إطار عمل مؤسسي لتشجيع الاستخدام المستديم للمصادر وإزالة كل ما يشوه السوق، وخلق أسواق للخدمات البيئية. أيضاً عديد من الأدوات السياسية مطلوب

لتكملة أدوات التنظيم البيئي التقليدية، وذلك لتشجيع تحمل المسؤوليات البيئية الكبيرة في القطاع الخاص. والقطاع العام أساسي في تشييد هذا الإطار، وفي مراقبة كفاءة الأداء.[139]

إن الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تسهم في تحقيق محصلة إيجابية، حيث يمكنها أن تساعد في: الاتفاق حول قضايا السياسة العامة الإجمالية، ووضع خطوط إرشادية لها، والتمويل والإنتاج، ونقل المعلومات.[140] لذلك يؤكد البنك واجب الحكومات في توفير بيئة سياسية قوية، وإطار عمل قانوني ومؤسسي ملائم، وتأسيس درجة عالية من المهارة التقنية. فهذا الإطار التنظيمي من شأنه تقديم حوافز قوية للقطاع الخاص للتركيز على خفض الفقر، ويجب على الحكومات أن تؤكد وجود إطار مناسب للتحول الإداري، ولتحويل المياه من الزراعة إلى الاستخدامات الحضرية.[141] وتؤكد التجارب العالمية، أن الحالة السياسية تعتبر نقطة حاسمة في إنجاح أي عملية، فهي مسألة رئيسية، لتأكيد وجود استجابة صادقة، وبخاصة لدى موظفي المؤسسة الحكومية، وأيضاً لتوفير الحماية المستقبلية التي يمكن أن تجذب القطاع الخاص.[142] وأخيراً، يشير البنك إلى أن اختيار القطاع المشارك يفضل أن يكون عن طريق مسابقة، بحيث يمكن الحصول منها على شركاء يمكنهم إيجاد أكفأ الطرق الممكنة لمواجهة طلبات المستهلك.[143]

أشكال مشاركة القطاع الخاص:

1. العقود الخدمية: هي تلك العقود التي تتضمن مساعدة القطاع الخاص في أداء مهام محددة، وتكون قصيرة المدة؛ من ستة أشهر إلى

سنتين، وفائدتها الرئيسية هي الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في المهمات التقنية، مع ترك مسؤولية التوفيق بين تلك المهام للقطاع العام، إضافة إلى مسؤولية الاستثمار.

رغم ذلك تجب مراقبة ذلك النوع جيداً، ورسم حدوده بدقة، فالمؤسسة العامة إن كانت ضعيفة إدارياً فستكون العقود كذلك. ويمكن اعتبار تلك العقود، على أفضل شكل، طريقاً لمواجهة الاحتياجات التقنية لمؤسسة عامة تدار جيداً ولديها قدرة تجارية، وليس العكس.[144]

2. عقود الإدارة: فيها يتم تحويل مسؤولية العمليات والإصلاحات من الحكومة إلى القطاع الخاص، وتتراوح مدتها من 3 إلى 5 سنوات، وتكون محتملة الفائدة إذا كان الهدف الرئيسي هو التحسين السريع للقدرة الفنية للمؤسسة العامة وكفاءتها في أداء المهام المحددة، أو التجهيز لمشاركة أكبر للقطاع الخاص.

وقد تكون خطوة جيدة نحو مزيد من مشاركة القطاع الخاص، لاسيما إذا كان من الصعب أن تتعهد الحكومة بترتيبات طويلة الأجل، أو عندما تحث الحكومة القطاع الخاص لكي يقوم باستثمار رأسمالي، أو يقبل المشاركة في المخاطر التجارية أو السياسية.[145]

3. عقود الإيجار: يستأجر القطاع الخاص بمقتضاها منافع مؤسسة عامة من الحكومة، ويأخذ على عاتقة مسؤولية إدارتها وإصلاحها. ولأن المستأجر يشتري حقوق الدخل (عوائد عمليات المؤسسة مطروحاً

منها القيمة الإيجارية)، فهو يتولى الكثير من المخاطر التجارية للعمليات، لذلك، ووفقاً لشكل تعاقدي جيد، فإن المستأجر سوف يعمد إلى خفض النفقات وبالتالي يكون لديه الحافز نحو تحسين الكفاءة. وتصبح تلك العقود مناسبة جداً إذا كان هناك مجال لمكاسب وأرباح كبيرة في الإدارة بكفاءة، وعندما تكون الحاجة إلى استثمارات جديدة محدودة. لذلك يمكن القول إن عقود الإيجار النقية أو الخالصة تعتبر نادرة الوجود.[146]

4. عقود الامتياز: أكثر مزاياها أنها تلقي المسؤولية كاملة في الإدارة والاستثمار على القطاع الخاص، وبالتالي يتولد الحافز لمزيد من الكفاءة في كل أنشطة المؤسسة العامة، لذلك تعد اختياراً جذاباً عندما توجد الحاجة إلى استثمارات ضخمة لتحسين نوعية الخدمات، وبعض الدول تعقد عقود امتياز مع القطاع الخاص بحيث تتكون شركة جديدة تملك فيها الحكومة نسبة 51٪ من الأسهم والبقية للقطاع الخاص، وذلك لتحديد دوره وتحجيمه، غير أن البنك الدولي يرى أن ذلك قد يقلل من تحمل القطاع الخاص للمخاطر، كما قد يخلق تعارضاً ونزاعاً في أولويات الجهتين، وقد يجعل القطاع الخاص يشعر بعدم الحماية، وبالتالي لا يحقق الكفاءة المتوقعة منه، قد تشجع تلك الشروط على الشراكة، لكنها تعقد عملية السيطرة والحكم على المؤسسة العامة.[147]

ويرى البنك أنه يجب تركيز الانتباه في الرقابة على عقد الامتياز، ومدى نجاح صاحب الامتياز في تحقيق أهدافه المعينة في العقد، وتعتمد

تلك الرقابة الفعالة على إنشاء وكالة تنظيمية لها قدرة رقابية حقيقية، وأيضاً ما تتضمنه العقود بخصوص الرقابة.[148] ويشير إلى أن عمليات الخصخصة يمكن أن تضيف بعض التعقيدات، فمن المعروف جيداً أنها قد تمزق منافع البنية التحتية (كمعالجة المياه والصرف) والمنافع الإدارية (كالمباني الإدارية والناقلات) بين جهات مختلفة، وقد حدث ذلك بالفعل في تجربة الخصخصة الحالية لقطاع المياه في جمهورية التشيك، لذلك من المهم والضروري تأكيد أن الجهة المانحة للامتياز لها حق قانوني في المنافع التي يتم تحويلها إلى الشركة صاحبة الامتياز.[149] ولأنه من الطبيعي أن تتزايد التزامات القطاعين العام والخاص نظراً إلى طول مدة العقد عما هي عليه في عقود الإدارة أو الخدمة. . . إلخ، فإن عقود الامتياز قد تحتاج إلى انتباه خاص، حيث إن المطلوب منها هو توفير المياه وتأمينها لأجل طويل ووفقاً للمعايير البيئية، لذلك فإن التغيرات في الماء المتاح أو المعايير البيئية يجب وضعها في الاعتبار عند تنظيم القطاع الاقتصادي، بحيث تتوافر الإمكانية لمراجعة التعريفات المقررة ومعايير أداء الخدمة.[150]

الرؤية العربية لسيناريو البنك

1. المياه سلعة اجتماعية في المقام الأول:

إذا كان من المتعين إيجاد شكل ما لتحديد قيمة المياه، فلابد أن نتذكر أنها مورد أكثر تعقيداً من أن يترك لرحمة قوى السوق المنفلتة،[151] وقد أورد البنك الدولي نفسه، ضمن الاعتراضات الموجهة لخصخصة الأسواق، أن كل ما ستفعله هو أن تحل احتكاراً خاصاً محل احتكار عام، وأنها مجرد

سبيل يسلكه الساسة ورجال الأعمال الأقوياء ليتبادلوا المنافع وللإثراء على حساب الجماهير.[152] كما يشير البنك إلى أن نظم التسعير يمكن أن تلحق أضراراً كبيرة بالأسر الفقيرة أشد من سواها، بل إنه من المحتمل ألا يحصل الفقراء في ظلها على المياه أصلاً.[153]

إن تطبيق نظريات البنك تتطلب تحقيق معادلة شديدة التعقيد، من حيث النظر إلى المياه نظرة شديدة الخصوصية، وليس باعتبارها منتجاً تجارياً بالمعنى التقليدي، وفي الوقت نفسه إشراك الاستثمارات الخاصة في إدارة المياه مع بناء تشريعات وأنظمة خاصة لمراقبة تلك الاستثمارات، ذلك كله خوفاً من أن تصبح الشركات الخاصة تهديداً ومعوقاً، خاصة إذا حدث بطريق الصدفة أو عن طريق أفضلية أسيء الحكم عليها، أن تسمح الحكومات بأن يتسرب إلى البعض ما لا يستحقونه، مما يهدد في النهاية بتقديم المصالح الخاصة على المصلحة القومية، وإهدار حقوق الجماهير في الحصول على مياه جيدة،[154] الرهان في تلك اللحظة سيكون على حياة الملايين من أبناء العالم العربي، وسيصبح مغامرة شديدة الخطورة، ذلك عندما تتحول المياه من مصدر لحياة الشعوب إلى سلعة تجارية كل الغرض منها هو الربح. وحتى إن أكد البنك أن الإصلاح التنظيمي أمر مهم مصاحب للخصخصة، وأن إلغاء القيود التنظيمية سوف يزيل الامتيازات الاحتكارية المصطنعة، وأن وضع نظام رقابي يقيد، على نحو يحظى بالمصداقية، إساءة استعمال السلطة الاقتصادية،[155] فإن أشهر التجارب الدولية في مجال خصخصة المياه؛ التجربتين الإنجليزية والفرنسية، تشيران إلى أن الحكومات لا تستطيع أن تتدخل باستمرار لكبح جماح المستثمرين وأطماعهم، يؤكد ذلك الضجة التي أثيرت حول توقف صناعة الفحم

الحجري في بريطانيا، ورزم الرواتب المرتفعة التي يتمتع بها مسؤولو المياه الإنجليز، [156] هكذا لا تعتبر الرقابة على المستثمرين ضمانة كافية في قطاع له أهميته كالمياه.

لابد أن نؤكد إذاً الدلالة الخاصة للمياه؛ فهي سلعة اجتماعية في المقام الأول، واقتصادية في المقام الثاني من حيث المشاركة في تكاليف نقلها فقط وليس بيعها للمستهلك. وقد تمت مناقشة فكرة التسعير في بلدان المنطقة العربية، لكن لم يتم التوصل إلى قرار، يرجع البعض ذلك إلى التعقيد وتشعب التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرقل التوصل إلى آلية مناسبة، وتميل دول المنطقة نحو تقديم دعم كبير لتوفير المياه لكل الأغراض، وبالتالي فإن معدلات التسعير منخفضة، كما أنها ترفض تماماً فكرة الملكية الخاصة لمصادر المياه، سواء السطحية أو الجوفية، ورغم انتشار قضية التسعير على المستوى الدولي، فإنها تجد مقاومة على المستوى المحلي، وتبقى متوقفة على قرار وطني. [157] إن اقتناع البنك بفكرة التسعير وتمسكه بها وإصراره عليها، أدى كل ذلك إلى وجود فاصل لا يمكن تجاهله بين رؤية البنك البيئية واعتراضات دول المنطقة، ظهر ذلك جلياً خلال الإعلان الوزاري للمياه في لاهاي في 22 آذار/ مارس 2000، حيث صدر الإعلان متجاهلاً الرؤية العربية للمياه التي تم إعدادها في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 لكي يتم ضمها إلى الرؤية العالمية الشاملة، وقد حذرت من الترويج للفكرة التي طرحها الغرب، حيث لا يمكن تنفيذها في ظل سياسة العولمة الهلامية الملامح، التي لا تضمن سوى حقوق الأغنياء أصحاب التكنولوجيات الحديثة، كذلك أثارت مجموعة

المنظمات غير الحكومية رفضها للرؤية العالمية للمياه وإعلان لاهاي بالنسبة إلى النقاط التي أشارت إلى المياه كسلعة، وخاصة فيما يتعلق بالتحول الكامل إلى خصخصة مشروعات المياه، واستئثار الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات بها، وأيضاً استئثار القطاع الاستثماري بتنفيذ مشروعات في الدول النامية، حيث لن يكون لها هدف سوى تحقيق الأرباح، وهو الأمر الذي يحول بين الفقراء وبين الحصول على احتياجاتهم من المياه، مما يفضي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في هذه الدول.[158]

لذلك أكد المشاركون في مؤتمر عمّان (19 ـ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000) – الذي عقد لاستطلاع آراء المهتمين والمتخصصين حول مدى فاعلية الاستراتيجية البيئية للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – أن دول المنطقة تكافح من أجل زيادة النمو الاقتصادي، لذلك لابد أن توضح الاستراتيجية الصلات بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، مع التركيز والاهتمام أكثر بالتأثيرات البيئية للتجارة الحرة والخصخصة، وضرورة التركيز على الاعتبارات البيئية بشكل أفضل مما هي عليه في الاستراتيجية، ومراعاة تطويرها على نحو أفضل.[159]

2. الأبعاد المختلفة للتسعير:

أ. التسعير في الشريعة الإسلامية: عن أنس رضي الله عنه قال: قال الناس: يا رسول الله، غلا السعر علينا فسعر لنا، فقال الرسول ﷺ «إن الله هو المسعر، القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى

الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال»، وقد استنبط العلماء من هذا الحديث حرمة تدخل الحاكم في تحديد سعر السلع لأن ذلك مظنة الظلم. قال الشوكاني «إن الناس مسلطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم». والتسعير يؤدي إلى اختفاء السلع، وذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع الأسعار يضر بالفقراء فلا يستطيعون شراءها، بينما يقوى الأغنياء على شرائها من السوق الخفية بغبن فاحش، فيقع كل منهما في الضيق والحرج، ولا تتحقق لهما مصلحة.

على أن الإمام مالكاً، يرى جواز التسعير، كما يرى بعض الشافعية جوازه أيضاً في حالة الغلاء، كما ذهب إلى إجازته أيضاً في كثير من السلع جماعة من أئمة الزيدية ومنهم: سعيد بن المسيب، وربيعة بن عبدالرحمن، ويحيى بن سعد الأنصاري، كلهم يرون جواز التسعير إذا دعت مصلحة الجماعة إلى ذلك.[160] الواضح أن التسعير هنا فيما يجوز حيازته وبيعه من مختلف السلع، فما هو الوضع بالنسبة إلى الماء؟

بيع الماء: يقول الرسول ﷺ فيما رواه أبو داود: «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار». وروى إياس المزني أنه رأى ناساً يبيعون الماء فقال: لا تبيعوا الماء فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يباع الماء. أما إذا أحرز الإنسان الماء وحازه فقد أصبح ملكاً له، وحينئذ يجوز له بيعه، وكذا إذا حفر بئراً في ملكه أو صنع آلة

لاستخراجه، فإنه يجوز بيعه في هذه الحالات. فقد ثبت أن النبي ﷺ قدم إلى المدينة وفيها بئر تسمى بئر رومة يملكها يهودي، ويبيع الماء منها للناس فأقره على بيعه وأقر المسلمين على شرائهم منه، واستمر الأمر على هذا حتى اشتراه عثمان بن عفان رضي الله عنه ووقفها على المسلمين.

وإذا بيع الماء، فإن هناك جهازاً يحسب مقدار الماء المستهلك مثل العداد والتقدير به صحيح، وإن لم يكن هناك جهاز يمكن به ضبط ما يؤخذ من الماء فيرجع فيه إلى العرف. هذا كله في الأحوال العادية، أما إذا كانت هناك أحوال اضطرارية فيجب على مالك الماء أن يبذله دون أن يأخذ عليه ثمناً، فعن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، رجل منع ابن السبيل فضل ماء عنده، ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذباً، ورجل بايع إماماً فإن أعطاه وفى له وإن لم يعطه لم يف له». [161]

إن الصلة بين كلمة الشريعة كتعبير شامل في القانون الإسلامي، وكلمة الشريعة على اعتبارها طريقاً، وكذلك قانوناً، للمياه ليس أمراً محض الصدفة، ومركزية المياه في الإسلام واضحة بالمدلول الاقتصادي والشعائري أيضاً. ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية لقانون المياه الإسلامي كما يلي، أولاً: الماء هبة من الله، وهو من ناحية المبدأ ملك للمجتمع، ثانياً: إن القيمة التي يضيفها العمل إلى الماء بإبقائها في وعاء، ومن خلال أعمال توزيعها أو حفظها، أو من خلال هذه الأعمال قد تنشئ حقاً مؤهلاً للملكية. ويصح هذا

على الري بخاصة (حق الشرب)، وكذلك يسمح بتملك المياه التي يحملها المتلقون، ومايزال الاتجار بالمياه من قبل السقائين معروفاً في بعض البلاد العربية كمصر، ثالثاً: تتباين مبادئ المشاركة في المياه طبقاً للاستخدامات المحلية، لكن الاتجاه العام هو الاعتراف بحق سابق للتملك، مضافاً إليه التوزيع المطلوب من الفائض، رابعاً: تترتب المسؤولية على من يحجب المياه أو من يسيء استخدامها، كما تترتب المسؤولية على من يلوث المياه أو يفسد نقاوتها.[162]

الأولوية إذاً في الشريعة الإسلامية أن يبذل الماء دون ثمن، وهو ما يستفاد من موقف عثمان رضي الله عنه، فقد كان بوسعه أن يبيع الماء بسعر أقل مما كان يبيع به اليهودي، لكنه وقفه على المسلمين دون ثمن، لكن البيع جائز ممن يحوز الماء، فإذا بالغ في سعره جاز للحاكم أن يتدخل وفقاً لما تقتضيه مصلحة الجماعة. هذا الوضع وقع في عصور لم تتولَّ فيها الدولة مسؤولية الإشراف على هذا المرفق، فكان متاحاً للأفراد القيام بحفر بئر، وبالتالي إمكانية بيع الماء نتيجة لحيازتها، أما في العصور الحديثة فقد تولت الحكومات المسؤولية نتيجة لزيادة أعداد السكان، وضخامة مشروعات المياه التي لا يستطيع الأفراد الاضطلاع بها، وحفاظاً على هذا المورد البالغ الحساسية بالنسبة إلى حياة الفرد والجماعة من أطماع التملك والرغبة في تحقيق الربح. وفرضت الحكومات رسوماً رمزية على استهلاك المياه لسببين؛ أولاً لتنظيم استخدام هذا المرفق، وثانياً للمساهمة في إنجاز المشروعات المهمة. فإذا كان الماء متاحاً للعامة

نظير مقابل رمزي لا يتساوى مع تكلفة الإمداد به، وكان التهديد لمصلحة الجماعة يتمثل في خطر ندرة هذا المصدر وشحه مقترناً بمعدلات استهلاك عالية لا ترشيد فيها، فلاشك أن التدخل مطلوب عندئذ، ليس لبيع الماء للناس بأسعار مبالغ فيها، ولكن لتعديل التعريفة الحالية إلى معدل يسمح بصيانة هذا المصدر.

2. الأبعاد الاجتماعية وأزمة الترشيد: تعتمد الدعوة إلى تسعير المياه أساساً على سوء استخدامها في بلدان المنطقة، مما يترتب عليه هدر المياه وعدم الاستفادة القصوى منها، يشمل ذلك اتباع النظم التقليدية في الري التي تستهلك ضعف ما تتطلبه الطرق الحديثة، والاستمرار في زراعة بعض المحاصيل التي تستهلك كثيراً من المياه كالأرز وقصب السكر، فهذان المحصولان يستهلكان نسبة كبيرة من مياه الري تصل إلى حوالي 25٪ من جملة المياه المستخدمة في الري، ومن ثم لا يجب التوسع في زراعة تلك المحاصيل، مع ضرورة الأخذ بنظام إعادة التركيب المحصولي الذي يمكن أن يوفر الكثير من المياه. وتحظى الأقليات البرجوازية بالاكتفاء من الماء، في الوقت ذاته الذي يفتقر فيه القطاع العريض من السكان، خاصة الفئات الفقيرة، إلى الاكتفاء المائي إلى الحد الذي يهددها بالعطش والجوع.[163]

3. التسعير والأبعاد الاقتصادية للمياه: إن الإعلان عن المياه باعتبارها سلعة اقتصادية، إنما يأتي نتيجة لتنامي المؤشرات حول أزمة مرتقبة مع بداية الألفية الثالثة، بحيث يتوقع أن تفوق في أهميتها أهمية

النفط، تلك الأزمة قد تمتد آثارها إلى الدول الغنية بالمياه، وإن كان تأثيرها سيكون أشد في الدول الفقيرة في المصادر المائية. وفرضية التسعير تقتضي توجيه المياه إلى الأنشطة التي تنتج خدمات كثيرة باستخدام كميات مياه قليلة، وبالتالي قد يتم توجيه المياه إلى الصناعة التي تستهلك حالياً بشكل عام حوالي 11.5 ٪ من موارد المياه بدلاً من قطاع الزراعة الذي يستأثر بأكثر من 80٪ من هذه الموارد، هذا معناه أن تتحول الدول الزراعية إلى دول صناعية، وبالتالي سوف تعتمد على استيراد المواد الغذائية من الخارج، مما يجعل أمنها الغذائي مرهوناً بما تملكه من عملات صعبة وما لديها من قدرة شرائية لاستيراد الغذاء. وقد تجسد البعد الاقتصادي للأزمة المائية في توجه الدول نحو إقامة المشروعات المائية لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربية للاستفادة من فائض المياه.

ويعتبر التوجه التركي نموذجاً لهذا البعد، فتركيا ليست لديها مشكلات غذائية أو مائية، رغم ذلك تحرص على إتمام مشروع الجاب لكي تتحول إلى سلة غذاء الشرق الأوسط، وبحيث يتحول الفائض من إنتاج السلع الغذائية إلى صادرات إلى جيرانها الذين يستوردون غذاءهم من الخارج، وتنادي بتسعير المياه حتى تصبح سلعة يمكنها بيعها إلى باقي دول المنطقة. وحاولت مصر والسودان تنفيذ بعض المشروعات المائية مثل مشروع قناة جونجلي، وهي قناة طولها 360 كيلومتراً على الحافة الشرقية لمنطقة المستنقعات في الجنوب السوداني، وذلك لتجميع المياه لتصب في النيل الأبيض

عند نقطة ملكال، وبحيث تتوافر كمية مياه تبلغ حوالي 4 ملايين متر مكعب يتم اقتسامها بين البلدين، إلا أن المشروع قد توقف بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان. وإتمام المشروع مهم بالنسبة إلى مصر خاصة، حتى تستطيع توفير احتياجات السكان الذين يتزايدون بمعدلات مرتفعة، مما أدى إلى زيادة الضغط على مصادر المياه لمواجهة الطلب المتنامي للزراعة والصناعة.

4. التسعير والاعتبارات السياسية والقانونية: أنهار الدول العربية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط تنبع جميعها من خارج أراضيها، وتمثل 60٪ من الموارد السطحية في البلاد العربية، بالإضافة إلى أن دولاً أخرى تشاركها فيها بناء على حقوق تاريخية مكتسبة، وأحياناً أخرى بناء على الاستيلاء وسياسة فرض الأمر الواقع، لذلك فإن تطبيق تلك البلدان لنظام تسعير المياه من شأنه إشعال الحروب بين دول المصب ودول المنبع التي ستطالب بحقوقها المالية كثمن لكل متر مياه يذهب إلى الدول الأخرى.[164]

أيضاً قد لا تكون النوايا طيبة تماماً، حيث لا يتوقع أن تقدم المنظمات الدولية نموذج تسعير المياه لمجرد أن تجعل منها قيمة اقتصادية يلزم الحفاظ عليها، وزيادة كفاءة تشغيلها وحسن إدارة مواردها وتدبير النفقات اللازمة لصيانتها، حيث إن العمل بهذا النموذج يجعل من المياه سلعة قابلة للتداول محلياً ودولياً، وهذا يتيح لبعض الدول أن تحصل عليها بالمخالفة لأحكام القانون الدولي التي استقرت لمدة طويلة، والتي تجعل مياه الأنهار شركة

بين دول الحوض لا يجوز لهم التصرف فيها لغيرهم. وهكذا فإن اتجاه البنك الدولي، في ظل التواطؤ الدولي الظاهر نحو تسعير المياه، قد يؤدي إلى تحايل البعض للحصول على هذه المياه ولو بطريق غير مشروع، وحرمان آخرين مستحقين لهذه الموارد وبالمخالفة لما استقر عليه من حق الدول في السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية.[165] وقد أكد وزراء الموارد المائية في مصر أن مبدأ التسعير مرفوض شكلاً وموضوعاً، سواء على مستوى حوض النهر أو على المستوى الإقليمي أو الدولي، لما سيجرنا إليه من مشكلات لا حصر لها، حيث سيتسبب اعتبار المياه سلعة اقتصادية في اعتبارها عنصراً ضاغطاً كالنفط، مع العلم أن المياه لها خصوصيتها، فهي لا تعترف بالحدود السياسية أو الجغرافية.[166]

5. هل للتسعير ميزة في الترشيد؟ قد يؤدي التسعير إلى تحديد قيمة للمياه، وربما يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك ورفع مستوى الكفاءة والخدمات، لكن ذلك سيكون لمن يمكنهم تحمل نفقات الحصول على المياه. والأرجح أن يؤدي التسعير إلى هدر الاعتبارات الاجتماعية، وخاصة بالنسبة إلى محدودي الدخل.

مستقبل التعاون المائي

بداية نؤكد أن غياب التعاون يعني تغليب سيناريو الصراع المسلح، الذي يتوقع أن يكون على مستويين: صراع بين دول الحوض الواحد حول اقتسام مياه النهر المشترك، والصراع مع إسرائيل في حال استمرارها في

الاستيلاء على المياه العربية. والواقع أن هذا السيناريو، في حال تحققه، لن يكون في صالح الدول العربية، فالميزان العسكري في المنطقة يرجح غلبة التفوق الإسرائيلي لما يمكنها الحصول عليه من تكنولوجيا متطورة من الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى التأييد الغربي الوطيد. زد على ذلك أن الطموحات الإمبريالية لدول نهرية مثل تركيا وأثيوبيا يمكن تحققها، بل إن تركيا قد بدأت فعلاً في تحقيق أهدافها لكي تلعب دور الدولة المحورية في المنطقة بمساندة غير خافية من الغرب. وأثيوبيا في حال خروجها من أزماتها الاقتصادية سوف تبدأ في إقامة نظام إقليمي، ومن خلال التحكم في مياه النيل، إضافة إلى ثقلها العسكري والجغرافي، يمكنها أن تكون قوة ضغط بالنسبة إلى مصر والسودان. هذا في الوقت الذي يلوح فيه شبح الضعف والتفكك على المؤسسة العربية. لذلك نرى أن المنطلق الأساسي لأية صيغة تعاونية، ينبغي أن يكون إعادة بناء القدرة الاستراتيجية العربية المشتركة وتطويرها، للخروج من حالة التجزئة والتشرذم الحالية. فإذا لم يكن هناك اتحاد كامل الرؤية فعلى الأقل وجود وحدة حركية في العمل،[167] حتى يمكن الوصول إلى صيغة اتفاقية معتدلة، أو على الأقل القدرة على مقاومة الضغوط والمطامح من بعض الدول والمؤسسات الدولية لتقديم تنازلات أو لتبني سياسات معينة، قد يكون لها آثار ضارة على مستقبل المنطقة العربية.

وإلى جانب الميل إلى سيناريو التعاون، يجب أن يشمل بناء القدرة تطوير التجهيزات العسكرية تحسباً لأية مواجهات أو اعتداءات من أي جهة على المياه العربية، وخاصة من إسرائيل التي تؤكد القراءة المتأنية في خططها المائية السابقة والحالية، أنه لا يتوقع التزامها بأية اتفاقيات وقعتها أو

ستوقعها. إذا تحقق ذلك، يمكن التحرك صوب إيجاد صيغة تعاونية مع دول الجوار تقوم على أساس المنفعة المتبادلة، ويقتضي ذلك تطويراً شاملاً لإدارة الصراع حول الموارد المائية بطرق سلمية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال جهود دولية وإقليمية مشتركة، بشرط توافر حسن النوايا وتبادل المنافع للجميع.[168]

والتكامل العربي ضرورة لابد منها، نكرر ذلك لأن الخوض في أية تفاصيل حول التعاون دون وجود هذا التكامل يعني تقديم تنازلات، وكلما سنحت الفرصة سيحاول البعض الحصول على مزيد من التنازلات مادامت الدول العربية تتحرك فرادى. وربما يشجع ذلك الوضع إسرائيل على مزيد من الاعتداءات للاستيلاء على الحقوق العربية، لسد احتياجات المستوطنين الجدد الذين تستقدمهم من كل أنحاء العالم.

خاتمة

إن نظرة الحذر والارتياب تجاه سياسات البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط، وإن كان يشوبها بعض المغالاة أحياناً، ليست وليدة الصدفة، فهي ناتجة عن التراث الفكري السيىء الذي أرسته مواقف البنك مع بلدان المنطقة في لحظات حرجة، كانت فيها تلك الدول في أشد الحاجة إلى تعاون البنك ومساعداته، ودعم تلك النظرة الهيمنة الغربية على سياسات البنك منذ نشأته، وخلال مراحل تطوره، ودفعه نحو تبني سياسة الكيل بمعيارين مع بلدان المنطقة. رغم ذلك لم تنقطع العلاقة بين الطرفين، فمازالت أنشطة البنك الإقراضية وغير الإقراضية، رغم محدوديتها

وأحياناً قسوتها، مستمرة في بلدان المنطقة، ومادام البنك يعد أكبر المؤسسات الدولية المانحة للمعونة، فلابد أن يستمر البحث والتساؤل حول دور أفضل للبنك، في ظل شبح الجفاف والندرة الذي يهدد بلدان المنطقة.

وحول البحث عن دور أفضل وأكثر فاعلية للبنك لمواجهة المشكلات البيئية في المنطقة، وإمكانيات تنفيذ ذلك، لابد أن نشير إلى توصيات مؤتمر عمّان 19 ـ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، التي أكدت وجود حاجة ملحة إلى أدوات مالية أقل حدة، مع مرعاة قدرات الدول على سداد القروض، وعلى البنك مراعاة التوفيق بين أدواته لتحقيق خفض الفقر في الدول المحتاجة، كذلك عليه بذل مزيد من الأنشطة غير الإقراضية في المنطقة. ولابد من إجراء تقييم موضوعي لسياسات البنك، ومتابعة أهداف استراتيجياته ومحصلاتها في المنطقة، وذلك باستخدام مؤشرات صحيحة وواقعية تضمن التنفيذ الناجح لها.

وثمة ضرورة لتقوية قدرات المؤسسات البيئية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وخاصة في مجال بناء القدرة على الرقابة البيئية، ووضع المعايير والمؤشرات لذلك. وقد ركزت التوصيات على ضرورة أن تضع استراتيجية البنك في حسبانها الاعتبارات البيئية، وتحاول أن تطورها بشكل أفضل مما هي مدرجة عليه الآن.

وبالنسبة إلى قضية تسعير المياه، نعتقد أنه يجب التمييز بين التسعير وفقاً لمفهوم البنك – على أساس اعتبار المياه سلعة قابلة للبيع والشراء، وهذا الاتجاه مرفوض في بلدان المنطقة على جميع المستويات، لما يحويه

من هدر لاعتبارات العدالة الاجتماعية، فضلاً عما يثيره من احتمالات النزاع - وبين فكرة تعديل التعريفة الحالية، بما يتناسب مع مستويات الدخل، ومع مراعاة توصيل الخدمة إلى الفقراء، كوسيلة للمساهمة في تكاليف تطوير المصادر المائية، ولتنظيم استخدام المرفق وترشيد الاستهلاك.

وبالنسبة إلى مساهمة القطاع الخاص في تطوير المصادر المائية، لاشك أن ذلك قد تكون له فوائد ملموسة، وإن كان اختيار أحد الأشكال التي طرحها البنك لتلك المشاركة يحتاج إلى كثير من الدراسة؛ إذ لم تخلُ من العيوب، فإذا اختارت الحكومات أياً من تلك الأشكال التعاقدية، فلابد أن تحرص الحكومات على وجود تنظيم رقابي فعال، مع ضرورة التطوير التدريجي للقدرة المؤسسية للقطاع العام، حتى تتوافر له القدرة على تحديد المهام التي يمكن تكليف القطاع الخاص بإنجازها، للاستفادة بخبراته.

ختاماً، نود أن نشير إلى أنه رغم الميل الواضح لسياسات البنك نحو تحقيق المصالح الغربية، فإن ذلك لا يعني الرفض المطلق لكل ما يطرحه البنك من أفكار، قد تكون تلك الأفكار مثيرة للمخاوف لأنها جديدة. وليس من الضروري أن نقبل كل أفكار البنك وسياساته، لكن من المهم جداً دراستها وتحليلها، وفى النهاية لنا الحق في أن نقبلها أو نرفضها، وإن كان الوصول إلى تلك الدرجة يتوقف على مدى توافر القدرة لدى دول المنطقة على الرفض أو القبول، وهو ما قصدناه من ضرورة تحقيق التكامل العربي السريع.

الهوامش

1. انظر:

The World Bank, *From Scarcity to Security: Averting a Water Crisis in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: The World Bank, December 1995): 2.

2. انظر:

"The World Bank and Water," *Radio News Release*, March 2001(www. worldbank.org/environment).

3. انظر:

J. Anthony Allan, "Water Security Policies and Global Systems for Water Scarce Regions" (www. worldbank.org/ environment).

4. انظر:

"Investing for the Water Future," *World Water Council*, 59 (www. world watercouncil.org).

5. سامي خشبة، **مصطلحات فكرية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994)، ص96-97.
6. خالد محمد خالد، «المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد»، مجلة **السياسة الدولية**، عدد 116 (القاهرة: نيسان/ إبريل، 1994)، ص116، نقلاً عن: زكي العايدي، **التاريخ السري للبنك الدولي** (القاهرة: سينا للنشر، 1992)، ص35-36.
7. شيريل بيار، **البنك الدولي** (القاهرة: دار سينا للنشر، 1994)، ص189 وما بعدها.
8. خالد محمد خالد، مرجع سابق، ص117.
9. المرجع السابق، ص117.
10. صفوت عبدالسلام، **السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية** (القاهرة: دار النهضة، 1993)، ص84.

11 . المرجع السابق، ص96 .

12 . البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1998** (واشنطن: البنك الدولي، 1998)، ص92 .

13 . انظر: Articles of Agreement of the World Bank: Article III, section (4), (vii). (حيث تقرر أن القروض المقدمة، أو التي يتم ضمانها بواسطة البنك الدولي، سوف تكون من أجل مشروعات محددة لإعادة التعمير أو التنمية فيما عدا ظروفاً استثنائية خاصة). مشار إليه لدى: صفوت عبدالسلام، مرجع سابق، ص69 .

14 . البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1998**، مرجع سابق، ص(ط) .

15 . راج كريشنا، «مجاري المياه الدولية: البنك العالمي خبرة وسياسة»، في: جي. أ. آلن وشبلي ملاط، **المياه في الشرق الأوسط: إلماحات قانونية وسياسية واقتصادية** (دمشق: وزارة الثقافة، 1997)، ص54 .

16 . المادة III فقرة (4) خامساً من مواد الاتفاق، راج كريشنا، المرجع السابق، ص54 .

17 . حول مشكلة مياه نهر الهندوس، راجع: عزالدين الخيرو، **الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 1975)، ص136 ـ 170 .

Baxter, R. R. "The Indus Basin" in: *Garretson, The Law of International Drainage Basins* (New York: Dobbs Ferry, 1967).

18 . راج كريشنا، مرجع سابق، ص56 .

19 . المرجع السابق، ص57 .

20 . المرجع السابق، ص80 .

21 . الأمم المتحدة، **حولية لجنة القانون الدولي 1994**، (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 1996)، المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص240 .

22 . محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر في القرن 21** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998)، ص146 .

23. انظر:

The World Bank, *Water Resources Management: A World Bank Policy Study* (Washington DC: The World Bank, 1993); "Water Resources Sector Strategy: Strategic Directions for World Bank Engagement," February 2003, (www.worldbank.org).

24. محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص146.

25. البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1998**، مرجع سابق، ص80.

26. "The World Bank and Water," op. cit.

27. انظر:

Water Resources Management Group (www.worldbank.org/environment), 1.

28. انظر:

"Overview of Water Resources Sector Strategy," (www.worldbank.org/environment), March 3, 2001, 1.

29. جويس شيرا ستار، **معاهدات حول مياه الشرق الأوسط** (دمشق: دار الأهالي للنشر، 1999)، ص124.

30. صلاح عبدالبديع شلبي، «مشكلة المياه العذبة في ظل الاتفاقية الدولية الجديدة»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 137 (القاهرة: تموز/يوليو، 1999)، ص28. وأيضاً: عبدالمالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص48.

31. البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1992**، مرجع سابق، ص197.

32. المرجع السابق، ص203.

33. المرجع السابق، ص204.

34. راج كريشنا، مرجع سابق، ص65.

35. رشدي سعيد وآخرون، **أزمة مياه النيل إلى أين؟** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1996)، ص111.

36. جريدة **الجمهورية** (القاهرة: 12/ 2/ 2000)، ص3.

37. انظر:

www.worlbank.org> laons&credits> byregion/Country> Egypt: Second National Drainage Project.

38. انظر:

The World Bank, *Rural Development: From Vision to Action* (Washington, DC: The World Bank, 1997).

39. البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1998**، مرجع سابق، ص81.

40. المرجع السابق، ص63.

41. "The World Bank and Water," op. cit.

42. انظر:

"Frequently Asked Questions" (www.worldbank.org/ environment), 1.

43. Ibid., 20.

44. Ibid., 20.

45. البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1998**، مرجع سابق، ص64.

46. The World Bank, "From Scarcity to Security," op. cit., 2.

47. رمزي زكي، «هل يحتاج العالم إلى بريتون وودز جديدة؟»، مجلة **العربي**، العدد 432 (الكويت: تشرين الثاني/ نوفمبر، 1994)، ص60.

48. عبدالمعز عبدالغفار نجم، **الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976)، ص445.

49. رمزي زكي، مرجع سابق، ص61.

50. حظي مشروع مارشال لإعمار أوربا بالأولوية في مساعدات البنك الدولي، فمنذ عام 1948 خصص قروض التنمية من أجل مشروعات أوربية عدة، سواء في الطاقة أو مجالات التعمير الأخرى، وفي تلك الفترة قدم البنك مساعدات مالية تقدر بنحو 15 مليون دولار لإعادة التنمية في هولندة. والواقع أن مساعدات

البنك المالية أدت إلى تنمية ثلاثة أرباع ما حطمته الحرب في أوربا. انظر: إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي - المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة** (القاهرة: الدار الجامعية، 1987)، ص244.

51. رمزي زكي، مرجع سابق، ص61.

52. خالد محمد خالد، مرجع سابق، ص116.

53. إبراهيم أحمد شلبي، مرجع سابق، ص246.

54. للمزيد حول نشأة البنك وتكوينه وأهدافه بصفة عامة راجع: محمد الحسيني مصيلحي، **المنظمات الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989)، ص665-677؛ و مفيد محمود شهاب، **المنظمات الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1990)، ص565-573؛ و إبراهيم أحمد شلبي، مرجع سابق، ص224-249؛ وانظر كذلك:

Roberts la Valle, *La Banque Mondiale et ses Filiales: Aspects Juridiques et Fonctionnement* (Paris: LGDJ, 1972), 136 et suit.

55. حسن بكر، **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد** (القاهرة: ميريت للنشر، 2000)، ص167 وما بعدها.

56. الأطماع الصهيونية كانت محلاً للعديد من الدراسات والمؤلفات، نذكر منها:

Adam Garfinkle "War, Water and Negotiations in the Middle East" (Jerusalem: Moshe Dayan Center for Middle Eastern Studies, Tel Aviv University, 1994).

Joseph W. Dellapenna, "*Water Resources in the Middle East: Impact on Economics and Politics*," American Society of International Law, (Washington, DC: April 9-12, 1986), 249-269.

57. عبدالملك عودة، **السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1999)، ص93.

58. صلاح عبدالبديع شلبي، مرجع سابق، ص28.

59. حسن بكر، «المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي»، **السياسة الدولية**، العدد 104 (القاهرة: نيسان/ إبريل 1991)، ص134.

60. محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص146.

61. انظر:

Hassan Bakr, "Water, War and Peace: Managing Conflicts over River Basins in the Middle East," *Political Research* no. 56 (Cairo: 1992).

62. فتحي علي حسين، **المياه وأوراق اللعبة في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص9.

63. درويش خميس القصيبي، «المياه واستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمة»، مجلة **المهندسين**، العدد 478 (القاهرة: 1995)، ص150.

64. جريدة **الأهرام** (القاهرة: 20 آذار/ مارس، 1999).

65. وزارة الخارجية، **مصر ونهر النيل** (القاهرة: 1983)، ص13.

66. المرجع السابق، ص18، 19.

67. حسن بكر، **حروب المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص101.

68. حامد سلطان، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة، 1962)، ص536. وأيضاً: محمد حافظ غانم، **مبادىء القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة، 1972)، ص354.

69. محمد ناصر عزت، في: «النيل في السياسة الخارجية المصرية»، **حوارات ومناقشات**، (القاهرة: 8 آذار/ مارس 1997)، ص8. ويمكن ملاحظة أن المعلومات حول تلك المبادرة مازالت غير منشورة أو معلنة، حيث إنها تعتبر في مرحلة الإعداد، لذلك فالمصادر التالية هي ما أمكن الحصول عليه حول النشاط الحالي لوزراء الموارد المائية في هذا الصدد:

"International Consortium for Cooperation on the Nile (ICCON)," *Presentations* (Geneva, Switzerland, June 26-28, 2001).

- وكذلك: رشدي سعيد، «مشكلات توزيع مياه النيل بين دول الحوض»، جريدة **الأهرام** (القاهرة: 4 تموز/ يوليو 2001)، ص20، وحازم عبدالرحمن، «الدول المانحة ترعى التعاون في حوض النيل»، جريدة **الأهرام** (القاهرة: 9 تموز/ يوليو، 2001)، ص8.

70. طارق المجذوب، **لا أحد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل،** (بيروت: رياض الريس للنشر، 1998)، ص114.
71. حسن بكر، **حروب المياه،** مرجع سابق، ص102.
72. محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص123.
73. المرجع السابق، ص128؛ وانظر: المشروعات التركية، ص32.
74. حبيب عائب، **المياه في الشرق الأوسط** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996)، ص83.
75. فتحي علي حسين، **المياه وأوراق اللعبة في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص125ـ128.
76. محمود أبو زيد، مرجع سابق، ص131.
77. حسن بكر، **حروب المياه،** مرجع سابق، ص124.
78. المرجع السابق، ص128.
79. المرجع السابق، ص130.
80. طارق المجذوب، **لا أحد يشرب**، مرجع سابق، ص62.
81. المرجع السابق، ص66.
82. فتحي علي حسين، **المياه وأوراق اللعبة**، مرجع سابق، ص187.
83. طارق المجذوب، **لا أحد يشرب**، مرجع سابق، ص77.

84. المختار مطيع، «ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي»، مجلة **الوحدة**، العدد 764 (الرباط: كانون الثاني/ يناير 1991)، ص14.

85. The World Bank, "From Scarcity to Security," op. cit., 2.

86. حسن حمدان العلكيم، «أزمة الغذاء في الوطن العربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 123 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير، 1996)، ص22.

87. ياسر علي هاشم، «الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 104 (القاهرة: 1991)، ص152.

88. فتحي علي حسين، **المياه وأوراق اللعبة**، مرجع سابق، ص43.

89. محمد علي المداح، «أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 100 (القاهرة: نيسان/ إبريل، 1990)، ص179.

90. ياسر علي هاشم، **الأبعاد السياسية والاقتصادية**، مرجع سابق، ص152.

91. عبدالمالك خلف التميمي، **المياه العربية**، مرجع سابق، ص162ـ166.

92. رشدي سعيد، **نهر النيل** (القاهرة: دار الهلال، 1993)، ص246.

93. المرجع السابق، ص245.

94. راج كريشنا، مرجع سابق، ص55.

95. رشدي سعيد، **نهر النيل**، مرجع سابق، ص247.

96. محمد نعمان نوفل، «الإطار التاريخي والمستقبلي لإدارة مياه النيل»، **في: مصر وأفريقيا سلسلة تاريخ المصريين** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1996)، ص389.

97. رشدي سعيد، **نهر النيل**، مرجع سابق، ص248.

98. راج كريشنا، مرجع سابق، ص58.

99. المرجع السابق، ص58.

100. محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر**، مرجع سابق، ص123.

101 . حبيب عائب، **المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص37.

102 . محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر**، مرجع سابق، ص134.

103 . حسن بكر، **حروب المياه**، مرجع سابق، ص127 ـ 128.

104 . طارق المجذوب، **لا أحد يشرب**، مرجع سابق، ص176.

105 . المرجع السابق، ص177.

106 . حول تفاصيل ذلك راجع: فتحي علي حسين، «قراءة تحليلية في العلاقات المصرية الأثيوبية»، مجلة **السياسة الدولية**، عدد 114 (القاهرة: 1993)، ص184، وعبدالله مرسي العقالي، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 1996)، ص153 ـ 156.

107 . حسن بكر، **حروب المياه**، مرجع سابق، ص101.

108 . عبدالله مرسي العقالي، **المياه العربية**، مرجع سابق، ص155.

109 . عبدالملك عودة، **السياسة المصرية**، مرجع سابق، ص90.

وأيضاً: ميخائيل فشنيفسكي، «الولايات المتحدة والتغير الجديد في الأولويات»، في: **أفريقيا في السياسة العالمية**، (موسكو: دار ناؤوكا، 1990)، ص81 ـ 95.

110 . محمود سمير أحمد، **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991)، ص72.

111 . فتحي علي حسين، **المياه وأوراق اللعبة**، مرجع سابق، ص115.

112 . فيروه آنيك؛ المدير العام للأشغال العامة المائية في تركيا، ويعتبر أفضل المتحدثين عن مشروع "الجاب"، راجع: حسن شبلي وطارق المجذوب، «تركيا ومياه الفرات في القانون الدولي العام»، في: جي. أ. آلن وشبلي ملاط، مرجع سابق، ص226.

113 . Joseph Dellapenna, *Water Resources in the Middle East*, op. cit., 268.

114 . محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر**، مرجع سابق، ص123.

115. المرجع السابق، ص124.

116. للمزيد حول مشروعات أنابيب السلام، انظر: طارق المجذوب، **لا أحد يشرب**، مرجع سابق، ص205ـ 211.

117. عبدالله مرسي العقالي، **المياه العربية**، مرجع سابق، ص119.

118. حبيب عائب، **المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص93.

119. المرجع السابق، ص95.

120. انظر:

J. Anthony Allan, "Water Security Policies and Global Systems for Water Scarce Regions" (www.worldbank.org/environment).

121. أحمد أبو العلا، **مبدأ التمييز التعويضي للدول النامية في القانون الدولي للتنمية**، رسالة دكتوراه (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 1992)، ص517.

122. البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1992**، مرجع سابق، ص203.

123. انظر: صلاح عبدالبديع شلبي، مرجع سابق، ص8.

124. محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر**، مرجع سابق، ص146ـ 147.

125. The World Bank, "From Scarcity to Security" op cit., 2.

126. البنك الدولي، **التقرير السنوي للعام 1992**، مرجع سابق، ص80.

127. عبدالملك عودة، **السياسة المصرية**، مرجع سابق، ص91.

128. محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر**، مرجع سابق، ص147.

129. انظر:

"Guidelines for Pricing Irrigation Water Based on Efficiency Implementation, and Equity Considerations", October 30, 2001. (www.worldbank.org/environment/currentstudies).

130 . Ibid.

131 . J. Antony Allan, "Water Security", op.cit.

132 . انظر:

Robert C. Johanson, "Pricing Irrigation Water: A Literature Survey," September, 1, 2000 (www.worldbank.org/environment); "Toward an Environment Stategy for the World Bank Group". (www.worldbank.org/environment).

133 . انظر:

"Toward an Environment Stategy for the World Bank Group," op. cit.

134 . Ibid.

135 . "The Current Situation" (www.worldbank.org/environment).

136 . انظر:

"Private Participation in Infrastructure" (www.worldbank.org/environment/privatesector/ppihome).

137 . انظر:

"What is Special about Water and Sanitation?" (www.worldbank.org/environment/privatesector).

138 . "The Current Situation," op. cit.

139 . انظر:

"Toward an Environment Stategy for the World Bank Group," op. cit.

140 . Ibid.

141 . "The Current Situation," op. cit.

142 . انظر:

"Choosing a Good Arrangement" (www.worldbank .org/environment/privatesector).

143 . Ibid.

144 . انظر:

"Service Contracts: Simple, but with Limited Benefits." (www.worldbank.org/environment/privatesector/kitone3).

145 . انظر:

"Management Contracts: A Good First Step" (www.worldbank.org/environment/ privatesector/kitone4).

146 . انظر:

"Leases: A Way to Pass on Commercial Risk" (www.worldbank.org/environment/privatesector/kitone5).

147 . انظر:

"Concessions: A Route to Full-Fledged Private Participation" (www.worldbank.org/environment/privatesector/kitone6).

148 . انظر:

"How Will Performance be Measured and Monitored?" (www.worldbank.org/environment/privatesector/kit10).

149 . انظر:

"How Will Assets be Transferred to the Concessionaire?" (www.worldbank.org/environment/privatesector/kit11).

150 . انظر:

"What are the Key Regulatory Provisions?" (www.worldbank.org/environment/ privaresector/kit9).

151 . جون كالبرماتن، «هل ينبغي أن ندفع ثمن المياه؟»، **مجلة عصر المدن** (القاهرة: برنامج التنمية الحضرية التابع للبنك الدولي، شتاء 1999)، ص14.

152 . البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير**، (واشنطن: 1997)، ص68-84.

153 . البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم** (واشنطن: 1988)، ص196.

154. ديفيد كينرزلي، «هل المياه منتج تجاري قابل للاستثمار؟»، في: جي. أ. آلن وشبلي ملاط، **المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص357.

155. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 1997**، مرجع سابق، ص72.

156. ديفيد ستور، «الدور المحتمل للخصخصة في إدارة الموارد المائية في الشرق الأوسط»، في: جي. أ. آلن وشبلي ملاط، **المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص340.

157. انظر:

"Arab Countries Vision Consultations, 1999" (www.worldwatercouncil.org/reports).

158. أحمد نصر الدين، «بيروت تحدد ملامح الرؤية العربية للمياه»، **الأهرام** (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1999)، وأيضاً: «التحديات السبعة التي تهدد بوقوع حروب المياه»، **الأهرام** (24 نيسان/ إبريل 2000).

159. انظر:

"Middle East and North Africa Region Environment Strategy: Report of the MENA Strategy" (Amman, Jordan: Meg Gawler ARTEMIS services for nature conservation and human development, 19-21 November 2000), (www.worldbank.org/environment).

160. السيد سابق، **فقه السنة**، المجلد الثالث (القاهرة: دار الفتح للإعلام العربي، 1992)، ص174.

161. المرجع السابق، ص165 ـ 166.

162. شبلي ملاط، «البحث عن مبادىء استخدام المياه: تأملات في الشريعة والعرف في الشرق الأوسط» في: جي. أ. آلن وشبلي ملاط، **المياه في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص161 ـ 163. وأيضاً:

Dante A. Caponera, "Principles of Water Law and Administration," in *Water Law Principles in the Islamic System* (Rotterdam, Netherlands: A. A. Balkima, 1992), 68-70.

163 . حسن بكر، **حروب المياه**، مرجع سابق، 66 .

164 . محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر**، مرجع سابق، 148 .

165 . صلاح عبدالبديع شلبي، مرجع سابق، ص10 .

166 . محمود أبو زيد، **المياه مصدر للتوتر**، مرجع سابق، 148 .

167 . حسن بكر، **حروب المياه**، مرجع سابق، ص214 .

168 . المرجع السابق، ص214 .

الملحق

الجدول (1)

القروض والاعتمادات المقدمة للبلدان المقترضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب القطاع للسنوات المالية 1989 ـ 1998

(بملايين الدولارات الأمريكية)

القطاع	المتوسط السنوي 1989 ـ 1993	1994	1995	1996	1997	1998
الزراعة	310.3	574.2	231.6	100	176.5	114.2
التعليم	142.6	33	158.3	138.3	98	143
الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى	135.9	80	–	–	65	--
البيئة	–	33.5	113	78	–	35
التمويل	83.2	120	–	408.7	75	180
الصحة والتغذية والسكان	84.1	–	35,7	85,2	–	140
الصناعة	92,9	–	–	–	–	–
التعدين	5	–	–	–	–	–
القطاعات المتعددة	295	–	150	380	120	–
البترول والغاز	49,9	–	–	35	–	–
إدارة القطاع العام	37,6	19,9	–	20	85	71,5
القطاع الاجتماعي	34,6	–	–	223	30	5
الاتصالات السلكية واللاسلكية	20	20	–	–	–	–
النقل	67,8	–	239,1	37	42	57,8
التنمية الحضرية	241,5	–	51	50	100	212
إمدادات المياه والصرف الصحي	49,4	270	–	40	123,3	10
المجموع	**1649,7**	**1150**	**978.7**	**1595**	**914.8**	**968.5**
منه : البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1521.9	1050	925.4	1276	769.6	722
المؤسسة الدولية للتنمية	127.8	100	53.3	318.5	145.2	246.5

التفاصيل قد لا تطابق المجاميع بسبب التقريب إلى أقرب رقم صحيح

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي، 1998، ص59

الجدول (2)

العمليات التي تمت الموافقة عليها خلال السنة المالية 1998 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(مبلغ أصل القرض/ الاعتماد)

البلد/ اسم المشروع	تاريخ الموافقة	آجال الاستحقاق	وحدات حقوق السحب الخاصة	مبلغ أصل القرض/ الاعتماد بملايين الدولارات الأمريكية
الجزائر				
مشروع إسكان محدودي الدخل	25/ 6/ 1998	2002/ 2013	غ.م*	150
مصر				
مشروع إصلاح القطاع الصحي	21/ 5/ 1998	2008/ 2023	66.80	90
مشروع إصلاح قطاع المواني	15/ 5/ 1998	2008/ 2023	1.49	2
مشروع تخفيف حدة التلوث (أ)	16/ 12/ 1997	2003/ 2018	غ.م	20
مشروع تخفيف حدة التلوث (أ)	16/ 12/ 1997	2008/ 2032	10.90	15
مشروع الخدمات الزراعية في الأراضي الجديدة في شرق الدلتا	4/ 11/ 1997	2008/ 2032	11.10	15

* غ.م = غير مستحق.

تابع/ الجدول (2)

البلد/ اسم المشروع	تاريخ الموافقة	آجال الاستحقاق	وحدات حقوق السحب الخاصة	مبلغ أصل القرض/ الاعتماد بملايين الدولارات الأمريكية
الأردن				
مشروع مساندة التدريب والتوظيف	19/5/1998	2002/2015	غ٠م	5
مشروع البنية الأساسية في المجتمعات المحلية	21/8/1997	2002/2014	غ٠م	30
المشروع الثاني لتنمية السياحة	31/7/1997	2002/2014	غ٠م	32
لبنان				
مشروع التعليم المهني والفني	19/3/1998	2002/2015	غ٠م	63
المملكة المغربية				
قرض تنمية الادخار التعاقدي	9/6/1998	2003/2018	غ٠م	100
مشروع إدارة شؤون موارد المياه	26/2/1998	2003/2018	غ٠م	20
مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية	25/11/1997	2003/2017	غ٠م	10
المشروع الثاني لتمويل البلديات	11/9/1997	2001/2012	غ٠م	70

تابع/ الجدول (2)

البلد/ اسم المشروع	تاريخ الموافقة	آجال الاستحقاق	وحدات حقوق السحب الخاصة	مبلغ أصل القرض/ الاعتماد بملايين الدولارات الأمريكية
تونس				
مشروع قطاع النقل	23/ 6/ 1998	2003/ 2015	غ٠م	50
مشروع مساندة إصلاح التعليم العالي	17/ 3/ 1998	2003/ 2015	غ٠م	80
قرض القطاع الصحي	10/ 3/ 1998	2003/ 2015	غ٠م	50
القرض الثاني للاستثمار في القطاع الزراعي	29/ 1/ 1998	2003/ 2015	غ٠م	42
اليمن				
مشروع النقل متعدد الوسائط	21/ 5/ 1998	2001/ 2030	4.30	5.80
مشروع التنمية الريفية في المحافظات الجنوبية	4/ 11/ 1997	2008/ 2037	17.70	24.70
اعتماد تكييف القطاع المالي	4/ 11/ 1997	2008/ 2037	58.90	80
مشروع تنمية القدرات المؤسسية للإدارة العامة	14/ 10/ 1997	1999/ 2029	1.13	1.54
مشروع البذور والخدمات الزراعية	21/ 8/ 1997	2007/ 2037	9.20	12.50
المجموع			**181.52**	**968.54**

نبذة عن المؤلف

حسام الدين ربيع الإمام: حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة عين شمس عام 2003 عن أطروحة بعنوان: «نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل»، ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة عين شمس عام 1994، ودبلوم الدراسات العليا في القانون العام عام 1992، وليسانس الحقوق عام 1990.

يعمل باحثاً في قطاع مياه النيل بوزارة الموارد المائية والري المصرية حالياً، وهو باحث متخصص في شؤون حوض النيل، وكان قد اشتغل بالعمل الصحفي عدة سنوات سابقاً، ويحمل عضوية الجمعية المصرية للقانون الدولي.

نشرت له أبحاث ومقالات وتعليقات عدة حول الموارد المائية، وسبقت له المشاركة في مؤتمرات دولية وورش عمل عدة حول الموارد المائية والتعاون العربي للمياه ومياه نهر النيل وإدارة أحواض الأنهار المشتركة.

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1 .	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 .	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 .	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 .	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 .	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 .	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 .	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 .	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 .	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 .	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي

11 . نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996
12 . عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 . ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" : أبعاده ـ مرتكزاته ـ تناقضاته
14 . حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور : معالم محورية على الطريق
15 . مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 . عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 . ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 . محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 . أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 . سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي : المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 . إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل
22 . عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 . جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية
24 . عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم : برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25. محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26. ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27. صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989
28. فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل: (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

المؤلف	العنوان
37. أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38. إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39. جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40. أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41. حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
42. عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43. عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44. إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45. محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46. موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47. سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48. الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49. باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50. عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته ـ مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51. شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا

52. عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53. جورج شكري كتن	العلاقات الروسية ـ العربية في القرن العشرين وآفاقها
54. علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55. مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56. خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57. عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين
58. علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59. هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 ـ 1999
60. منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: (حالة دراسية من دولة عربية)
61. رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62. خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63. علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64. خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

65. عبدالخالق عبدالله — المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي — التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)

67. الطاهرة السيد محمد حمية — سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات

68. عصام سليمان الموسى — تطوير الثقافة الجماهيرية العربية

69. علي أسعد وطفة — التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي

70. أسامة عبدالمجيد العاني — المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي — التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية

72. سرمد كوكب الجميل — المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة

73. أحمد سليم البرصان — عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته

74. محمد عبدالمعطي الجاويش — الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

75. مازن خليل غرايبة — المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية

76. تركي راجي الحمود — التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)

77. أبوبكر سلطان أحمد — التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة

78 .	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79 .	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80 .	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81 .	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82 .	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة
83 .	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84 .	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي: (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85 .	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86 .	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87 .	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88 .	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي

89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية ـ الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبو قديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية و أحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد و نبيل محمد سليم	العلاقات التركية ـ الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية
97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيّار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية

101. محمد علي داهش و رواء زكي يونس — اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل

102. عبدالله المجيدل — حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا

103. حسام الدين ربيع الإمام — البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسخة واحدة، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش إيراد البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتـــب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً – إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.

4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.

6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسـات استراتيـجيـة»

الاسـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص . ب : .... المـدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتعطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203







مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ إ.ع.م. ـ هاتف: 6423776-2-971 ـ فاكس: 6428844-2-971 ـ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae